



هيئة حقوق الإنسان
Human Rights Commission

التقرير السنوي

١٤٤٣ / ١٤٤٢ هـ

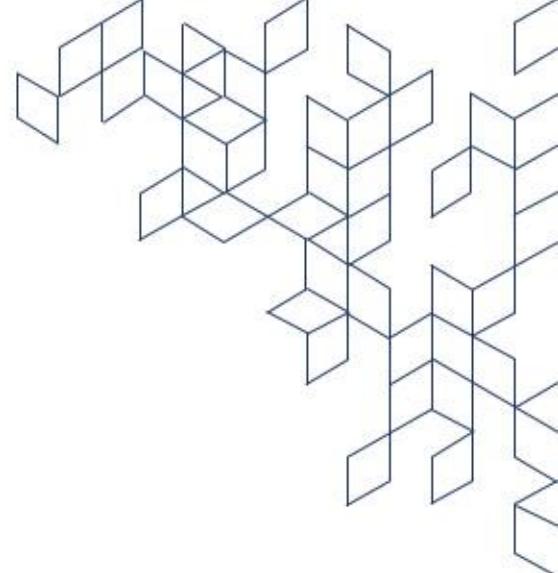
© 2021

محتويات التقرير

43	الفصل الخامس: تعزيز حقوق الإنسان
44	أولاً: دراسة الأنظمة والمشروعات القائمة
47	ثانياً: الصكوك الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان
51	الفصل السادس: التعاون في مجال حقوق الإنسان
53	أولاً: التعاون على المستوى الوطني
54	ثانياً: التعاون على المستوى الإقليمي
56	ثالثاً: التعاون على المستوى الدولي
64	رابعاً: اللقاءات والزيارات
67	الفصل السابع: نشر ثقافة حقوق الإنسان
68	أولاً: أنشطة نشر ثقافة حقوق الإنسان
69	ثانياً: الندوات وحلقات النقاش
70	ثالثاً: الدورات التدريبية وورش العمل
71	رابعاً: العمل التطوعي
72	الفصل الثامن: التعاملات الإلكترونية
73	أولاً: التعاملات الإلكترونية
74	ثانياً: الأمن السيبراني
75	الفصل التاسع: اللجان الدائمة
76	أولاً: لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص
83	ثانياً: اللجنة الدائمة المعنية بالرذود
86	ثالثاً: اللجنة الدائمة لإعداد مشروعات التقارير
90	ملحق مصطلحات حقوق الإنسان

تمهيد	محتويات التقرير
4	كلمة الرئيس
5	الرؤية والرسالة والاهداف
6	الفصل الأول: مجلس الهيئة
7	أولاً: تشكيل المجلس
10	ثانياً: اللجان التابعة للمجلس
13	ثالثاً: أبرز أعمال المجلس
15	الفصل الثاني: الوضع الراهن
16	أولاً: التنظيم الإداري
18	ثانياً: القوى البشرية
23	الفصل الثالث: الإنجازات
24	أولاً: قرارات مجلس الوزراء والأوامر السامية
25	ثانياً: إنجازات الهيئة في مجال حماية حقوق الإنسان
26	ثالثاً: إنجازات الهيئة في مجال تعزيز حقوق الإنسان
27	رابعاً: إنجازات الهيئة في مجال التعاون في حقوق الإنسان
28	خامساً: إنجازات الهيئة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان
29	سادساً: إنجازات الهيئة في مجال التقنية
31	الفصل الرابع: حماية حقوق الإنسان
32	أولاً: الشكاوى
40	ثانياً: زيارة السجون ودور التوقيف
41	ثالثاً: التأكيد من تنفيذ الأنظمة واللوائح





صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
حفظه الله



خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسريني أن أقدم تقرير الأداء السنوي لـ هيئة حقوق الإنسان للعام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ (٢٠٢١)، بناءً على الفقرة العاشرة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٠ وتاريخ ٨/٨/١٤٢٦هـ والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٧ وتاريخ ٥/٦/١٤٣٧هـ، وفقاً لاختصاصات الهيئة، وقد روعي في إعداده قواعد إعداد التقارير السنوية الصادرة بالأمر السامي الكريم رقم ٢٦٣٤٥ وتاريخ ١٩/١٢/١٤٤٢هـ.

ونؤكد أن الهيئة عازمة في ظل الدعم المباشر من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز - حفظهما الله - لتحقيق التطلعات في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً للمعايير الدولية ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية مع الحرص على بلوغ أعلى مستويات في هذا المجال.

والله ولي التوفيق

رئيس هيئة حقوق الإنسان
د. عواد بن صالح العواد

الريادة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان



حماية حقوق الإنسان في جميع المجالات وتعزيز دورها في التنمية المستدامة، من خلال تطبيق المعايير الحقوقية وإيجاد شراكات فاعلة ورفع الوعي بها والعمل على مراقبة تطبيقها.

الرسالة



دعم تطوير الأنظمة الحقوقية ومراقبة تطبيق معايير حقوق الإنسان.

بناء نموذج تنظيمي مؤسسي يعزز القدرات الأدائية الإدارية.

إقامة شراكات فاعلة وتنمية الوعي بحقوق الإنسان.

التحول الرقمي لجميع أعمال الهيئة.

تنمية رأس المال البشري في الهيئة.

الأهداف



الفصل الأول: مجلس الهيئة



مجلس الهيئة هو السلطة المهيمنة على شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع السبل الالزمة لتحقيق أغراضها، ويستمد صلاحياته من تنظيم الهيئة. ويعقد جلسة واحدة في الشهر على الأقل، ويحدد تاريخ الجلسة وموعدها بقرار من رئيس المجلس، ولرئيس المجلس تقديم الجلسة أو تأجيلها أو عقد جلسة طارئة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، ولا يعد الاجتماع نظامياً، إلا إذا حضره أغلبية أعضاء مجلس الهيئة بمن فيهم الرئيس أو نائبه.

يُشكل مجلس الهيئة وفقاً للمادة (الرابعة) من تنظيم الهيئة، وكوٌن المجلس في دورته الحالية بموجب الأمر الملكي الكريم رقم (٦٥٠) وتاريخ ١٤٤١/١١/٩ من (١٧) عضواً متفرغاً و(٧) أعضاء غير متفرغين.

رئيس مجلس الهيئة

معالي الدكتور/ عواد بن صالح العواد

نائب رئيس مجلس الهيئة

معالي الأستاذ/ عبد العزيز بن عبد الله الخيال

الأعضاء المتفرغون:

- الدكتورة/ سارة بنت عمر بن إبراهيم العبد الكريم
- الدكتورة/ سارة بنت عبدالعزيز الفيصل
- الدكتورة/ شريفة بنت راجح بن عبد الله الراجح
- الأستاذة/ ضحى بنت علوى محمد آل إبراهيم
- الدكتور/ عبد العزيز بن حمد قاعد القاعد
- الأستاذ /محمد بن حسن بن محمد النجيدي
- الدكتور/ ناصر بن محمد بن مرضي المهيزع
- الدكتورة/ هند بنت خالد بن محمد خليفة

- الدكتور/ إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم البطي
- الدكتورة /آمال بنت محمد بن إبراهيم الهبدان
- الدكتورة /الجوهرة بنت فهد بن عبد الله الزامل
- الدكتورة /خلود بنت راشد بن حمد الكثيري
- الأستاذ /زهير بن محمد بن عبد الله الزومان
- الدكتور/ غفون بن سالم بن مسعود اليامي
- الدكتور/ مشاري بن عبد الرحمن بن محمد النعيم
- الدكتورة/ نورة بنت مزيد بن سليمان العمرو.
- الأستاذ/ وليد بن صالح بن أحمد اليحيا

الأعضاء غير المتفرغين:

- **الدكتور/ صالح بن إبراهيم بن صالح آل الشيخ**
- **الدكتور/ طلال بن سليمان بن خلف الحربي**
- **الأستاذ /عبد المحسن بن ماجد بن عبد المحسن بن خثيلة**
- **الأستاذة/ لمي بنت أحمد بن محمد غزاوي**
- **الأستاذة/ منيرة بنت حمدان بن ثواب العصيمي**
- **الدكتورة/ مها بنت خالد بن محمد الميمان**
- **الأستاذ/ نقاء بن خالد بن نقاء العتيبي**

يُكون في مجلس الهيئة عدداً من اللجان لأداء مهام محددة تدخل في اختصاصات المجلس، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة له بموجب الفقرة (١٨) من المادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة، وهي:

اللجنة العامة:

ت تكون اللجنة العامة لمجلس الهيئة من رئيس المجلس ونائبه ورؤسائه لجان المجلس الدائمة، وتنظر اللجنة العامة في الموضوعات التي يحيلها إليها رئيس الهيئة.

اختصاصها:

- إعداد مشروع الخطة العامة لمجلس وعرضها على المجلس لاعتمادها.
- وضع جدول أعمال اجتماعات المجلس.
- تحديد اختصاصات اللجان الدائمة.
- التأكد من النواحي الإجرائية لتقارير اللجان ومدى جاهزيتها للعرض عنها على المجلس.

اللجان الدائمة في المجلس:

ت تكون كل لجنة دائمة من مجموعة أعضاء يحددهم المجلس على ألا يقل عددهم عن أربعة لكل لجنة، ويختار المجلس هؤلاء الأعضاء، ويسمى الأعضاء من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، ويعرض بعد ذلك على المجلس لاقراره. ويراعى في ذلك تخصص العضو، وحاجة اللجان. ويجوز اختيار العضو في أكثر من لجنة.

اختصاصات اللجان العامة:

يوجد حالياً ست لجان دائمة، يختص كل منها بما يلي:

- متابعة تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح والصكوك الدولية التي انضمت إليها المملكة فيما يتعلق باختصاص اللجنة والكشف عن التجاوزات التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان بالمخالفة لهذه الأنظمة واللوائح والصكوك.
- دراسة مشروعات الأنظمة أو اللوائح التي تحال لللجنة.
- دراسة مشروعات الردود - المعدة من الإدارة المعنية - على التقارير الدولية الصادرة من الدول أو المنظمات الدولية، وذلك فيما يدخل في اختصاص اللجنة من موضوعات.
- دراسة ما يحال إليها من الشكاوى المتعلقة باختصاص اللجنة.
- دراسة الصكوك الدولية التي لم تنضم إليها المملكة، وتحفظات المملكة على الصكوك الدولية، وإبداء المرئيات حيالها.
- دراسة قضايا الرأي العام ذات الصلة باختصاص اللجنة.
- دراسة مشروعين تقرير الأداء السنوي وتقرير حالة حقوق الإنسان المعدة من الإدارات المعنية.
- دراسة مشاريع التقارير التي تعدها الإدارات المعنية ذات العلاقة باختصاص اللجنة.

وبالإضافة إلى ذلك تختص كل لجنة بما يأتي:

اللجنة	اختصاصها
لجنة الحق في القضاء والعدالة الجنائية	تختص بالموضوعات المتعلقة بحق اللجوء إلى القضاء العام والقضاء الإداري وبحقوق المتهم وضماناته أثناء المحاكمة. وحضور المحاكمات الجزائية، ووضع خطة زيارة السجون ودور التوقيف.
لجنة الحقوق المدنية والسياسية	تختص بالموضوعات ذات الصلة بالحقوق المتعلقة بالحياة، وحرية الحركة والتنقل والمساواة، واللجوء إلى القضاء، والأمن، وحرية الرأي والتعبير، وحفظ الكرامة، والهوية والجنسية، والاعتراف بالشخصية القانونية، والخصوصية.
لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	تختص بالموضوعات ذات الصلة بالحقوق المتعلقة بالعمل، والحماية من البطالة، والحق في أجر متساوٍ للعمل، والراحة والإجازة بأجر، والصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي ومحاربة الفقر، والبيئة السليمة.
لجنة حقوق المرأة	تختص بالموضوعات ذات الصلة بحقوق المرأة، مثل الزواج وتكوين الأسرة، والحماية من العنف الأسري، والرعاية والوقاية الصحية، وسلامة ظروف العمل.
لجنة حقوق الطفل	تختص بالموضوعات ذات الصلة بحقوق الطفل، كالحماية من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو الاستغلال.
لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	تختص بالموضوعات ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها الحقوق المتعلقة بالحماية والسلامة الشخصية وعدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء.

الأعمال والنشاطات التي قام بها مجلس الهيئة للعام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ

عدد التقارير: ٥٦ تقريراً



عدد الجلسات ٩ جلسة



عدد الدراسات: ٤٢ دراسة



عدد المواضيع: ٤٩ موضوعاً



عدد المشاركات الداخلية والخارجية: ١٧٢
مشاركة



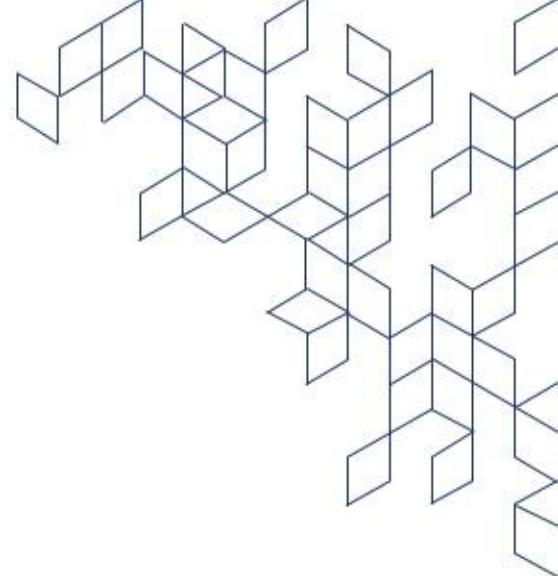
عدد القرارات: ٢٤ قراراً



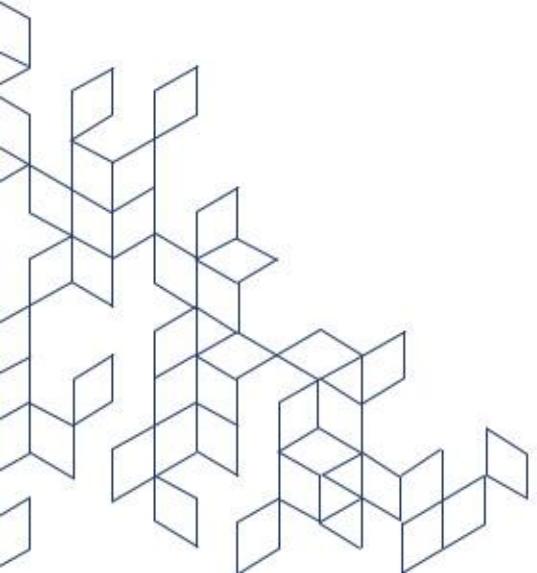
عدد اجتماعات لجان المجلس: ١٨٠ اجتماعاً



- الموافقة على مشروع تقرير المملكة العربية السعودية الجامع لتقريريها (العاشر والحادي عشر) الخاص بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- الموافقة على التقرير الدوري (الأول) للمملكة العربية السعودية الخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- الموافقة على الخطة الاستراتيجية لهيئة حقوق الإنسان (٢٠٢٦-٢٠٢٢).
- الموافقة على الحساب الختامي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي ١٤٤٢/٢٠٢٠هـ (٥).
- الموافقة على اللائحة الداخلية لمجلس الهيئة.
- الموافقة على اختصاصات اللجان الدائمة لمجلس الهيئة و الآلية التنفيذية لأداء اللجان الدائمة لمجلس هيئة حقوق الإنسان لمهماتها.
- الموافقة على إنشاء إدارة تابعة للإدارة العامة للشؤون القانونية بمسامي (إدارة الضمانات العدلية).
- الموافقة على لائحة تنظيم العمل.
- الموافقة على "القواعد التنظيمية لإجراءات الزيارات الرقابية".
- تشكيل لجنة لدراسة تأثير ظاهرة الألعاب الإلكترونية على الأطفال.

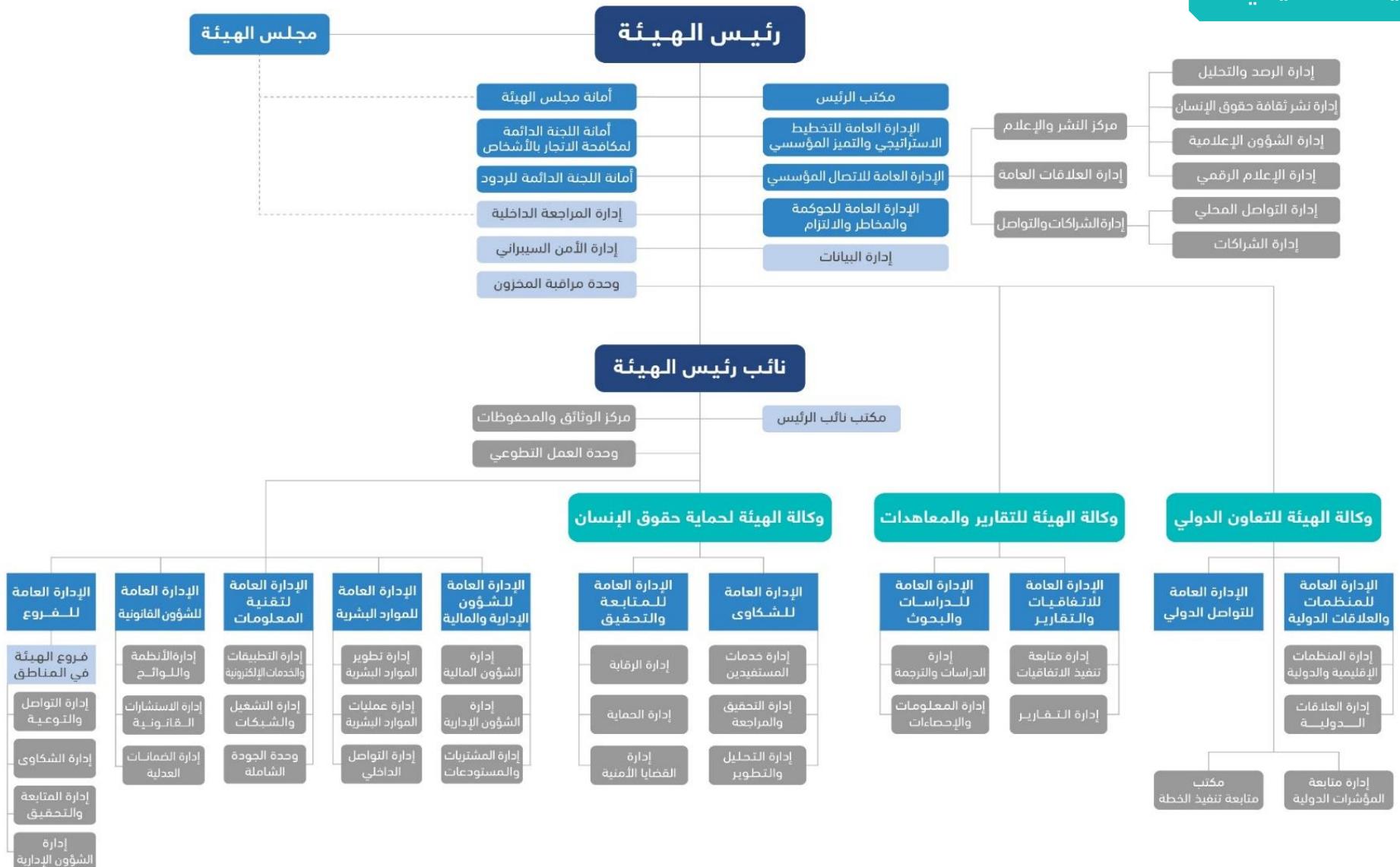


الفصل الثاني: الوضع الراهن



أولاً- التنظيم الإداري

أ- الهيكل التنظيمي



للهيئة فروع في إحدى عشرة منطقة إدارية، إضافة إلى قيام المقر الرئيس بالأعمال المتعلقة بمهام فرع منطقة الرياض، وذلك في إطار سعيها لتسهيل أداء مهامها وإيصال رسالتها لجميع المواطنين والمقيمين في جميع مناطق المملكة، وتعمل حالياً على إجراءات تجهيز فرع منطقة الباحة، وبذلك تكون الهيئة قد غطت كافة مناطق المملكة، ويكون كل فرع من أربع إدارات رئيسة هي: التواصل والتوعية، والشكاوى، والمتابعة والتحقيق، والشؤون الإدارية.
وتوضح الخريطة التالية فروع الهيئة ومقرها الرئيس:



أ- الموظفون والموظفات

بلغ إجمالي عدد الموظفين بالهيئة بجميع فروعها في العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ (٤٣١) موظفاً وموظفة، منهم (١٧) موظفة، وبنسبة توطين بلغت (١٠٠٪)، وتعمل الهيئة في ضوء تعليمات الميزانية على تحقيق النسبة المستهدفة لتمكين المرأة في القطاع الحكومي، ويوضح الجدول الآتي حركة التوظيف في الهيئة خلال السنوات الخمس الماضية:

العام المالي	عدد الموظفين	عدد الموظفات	اجمالي عدد الموظفين	نسبة التوطين
١٤٣٩/١٤٣٨	289	103	392	% 100
١٤٤٠/١٤٣٩	309	108	417	% 100
١٤٤١/١٤٤٠	324	114	438	% 100
١٤٤٢/١٤٤١	323	116	439	% 100
١٤٤٣/١٤٤٢	314	117	431	% 100

وجرى خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ تنفيذ عدد من المبادرات منها مبادرة "الوعي الحقوقي" لتشجيع الموظفين على ابتكار أفكار تطوعية توعوية حقوقية لخدمة المجتمع، ومبادرة التهيئة للموظفين الجدد، كما تم إطلاق برنامج "قادة للمستقبل" لتطوير القدرات والكفاءات القيادية وإعداد قيادات من الصف الثاني وتأهيلهم للمناصب القيادية لتحقيق استدامة العمل ومواكبة التغيرات المختلفة، واطلاق استبيانات لقياس رضا الموظفين.

توزيع الموظفين حسب المؤهل	
جامعى فما فوق	278
دبلوم	59
ثانوى فما دون	94
المجموع	431

ب الوظائف الشاغرة والمشغولة:

يبلغ إجمالي عدد الوظائف المعتمدة في الهيئة (٥٧٩) وظيفة، شغل منها (٤٢٩) وظيفة بنسبة (٧٤.٩٪) من إجمالي الوظائف المعتمدة، وعدد المتعاقدين (٣)، وبالتالي فإنَّ عدد الوظائف الشاغرة للعام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ، بلغ (١٥٠) وظيفة.

وتسعى الهيئة لشغل الوظائف وفقاً للهيكل التنظيمي من خلال جمع البيانات عن احتياجات الوحدات التنظيمية في المركز الرئيس، وخاصة الإدارات الجديدة، وحصر الوظائف الشاغرة، وتحديد النسب لكل إدارة، وتنفيذ برامج الاستقطاب للكفاءات البشرية، واستقبال الطلبات عبر الموقع المخصص للتوظيف، مع التنويع إلى أن شغل الوظائف الشاغرة خاضع لأطر العمل المعتمدة مع وزارة المالية لكل عام مالي.

النسبة	عدد المتعاقدين	عدد الوظائف المشغولة لسنة ١٤٤٣/١٤٤٢هـ	عدد الوظائف المعتمدة
٪ 74,09	٣	٤٢٩	٥٧٩

ج التدريب والتطوير:

استمرت الهيئة في تدريب منسوبيها وتطوير قدراتهم ورفع كفاءتهم وإكسابهم المهارات والمعارف الحديثة التي تعينهم على أداء مهامهم، ويوضح الجدول الآتي برنامج التدريب والتطوير المقدمة هذا العام مقارنة بالعام الماضي.

البرنامج	١٤٤٢/١٤٤١هـ	١٤٤٣/١٤٤٢هـ
تدريب	٣٦٩	٦١٧
إيفاد داخلي	٣	٣
ابتعاث خارجي	٠	٠
المجموع	٣٧٢	٦٢٠

ثالثاً- إنجازات الهيئة في مجال تعزيز حقوق الإنسان

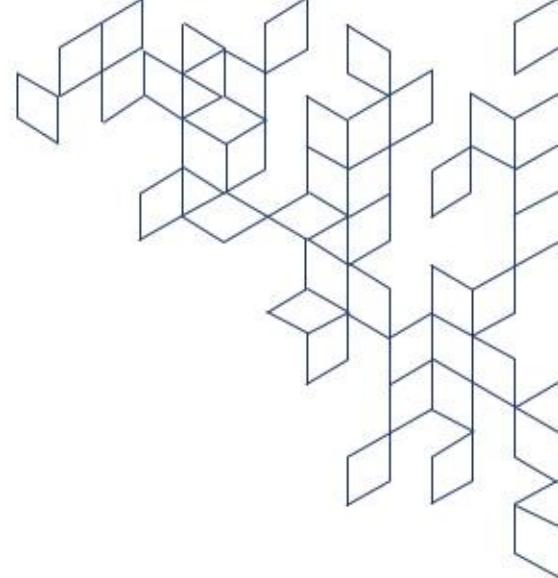
- شاركت الهيئة في دراسة الأنظمة ومشروعاتها ذات الصلة بحقوق الإنسان مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، تضمنت (٢٥) مشروعًا اصلاحياً في مجال حقوق الإنسان.
- أبدت الهيئة رأيها في (٥) من الصكوك الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فيما يتعلق بانضمام المملكة إليها.
- أعدت الهيئة وفقاً لاختصاصها (٦) تقارير ردت فيها على الادعاءات التي تناولت موضوعات خاصة عن المملكة في مجال حقوق الإنسان.
- أطلقت الهيئة برنامج "راصد" لرصد جميع التطورات والإنجازات المتحققة في مجالات حقوق الإنسان في المملكة، والاستفادة منها في إعداد التقارير والمذكرات.
- اعتمدت لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص المشكلة في هيئة حقوق الإنسان خطة العمل الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ٢٠٢٣-٢٠٢١
- اعتمدت الهيئة استراتيجية هيئة حقوق الإنسان ٢٠٢٦-٢٠٢٢
- زيارة كافة فروع الهيئة بالمناطق، للاطلاع على أعمالها وزيارة السجون ودور التوقيف ومؤسسات المجتمع المدني في تلك المناطق

- وقعت الهيئة مذكرات تفاهم مع (٩) من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بهدف التعاون في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.
- أقامت الهيئة (١٦) برنامجاً تدريبياً وورش عمل في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.
- ترأست الهيئة وفد المملكة في الجزء رفيع المستوى لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الدورة (٤٦).
- أبدت الهيئة تعاونها التام مع آلية الإجراءات الخاصة للرد على تساؤلات واستفسارات المقررين الخاصين، حيث تم إعداد (٨) مذكرات تضمنت الإجابة على استفسارات المقررين الخاصين وإبراز التدابير والمنجزات التي قامت بها المملكة في عدد من قضايا حقوق الإنسان.
- أعدت الهيئة (٤٥) مذكرة متعلقة بحقوق الإنسان في إطار آليات الأمم المتحدة الأخرى ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
- تقدمت المملكة للمستوى الثاني في مؤشر مكافحة الاتجار بالأشخاص وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية المتعلقة بتصنيف الدول في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.
- رفع تقرير المملكة الدوري الأول الخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان للمقام السامي الكريم.
- رفع تقرير المملكة الجامع لتقريريها (العاشر والحادي عشر) الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري للمقام السامي الكريم.
- إعداد مؤشر لترتيب دول العالم بشكل نصف سنوي من حيث الالتزام بالرد على أصحاب الولايات الموساضيعية مبني على البيانات المدونة في الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بهدف متابعة ترتيب المملكة من حيث الالتزام بتقديم الردود بين دول العالم، حيث حققت المملكة نسبة تفاعل ١٠٠% في الرد على أصحاب الولايات الموساضيعية لعام ٢٠٢١، من بين (١٤٧) دولة وردتها ادعاء، مما يجعلها في المرتبة (الأولى) عالمياً ضمن (٤) دوله متفوقة على (١٧) دولة، مع تحليل وضع المملكة في المؤشر بالمقارنة مع دول العالم بشكل نصف سنوي، بهدف متابعة أداء المملكة في التعامل مع أصحاب الولايات الموساضيعية، مما نتج عنه تقدم مؤشر المملكة وأدائها في تقديم الردود.

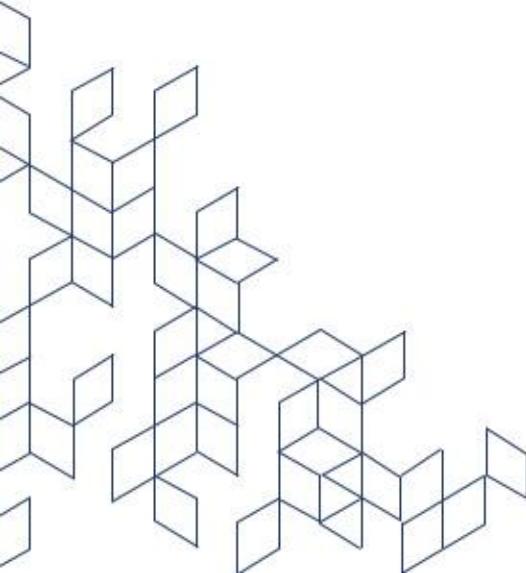
- نشرت الهيئة (٩٦) من المواد التوعوية على حساباتها في وسائل التواصل الاجتماعي في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان.
- أقامت الهيئة (٤٣) محاضرة وندوة علمية وحلقة نقاش لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.
- أقامت الهيئة (٤٢) ورشة عمل ودورات تدريبية بهدف تدريب المشاركين فيها من الأفراد أو المؤسسات والجهات الحكومية والأهلية على حماية وتعزيز حقوق الإنسان.
- أقامت الهيئة (١٠٣) أنشطة وفعالية توعوية في معظم مناطق المملكة، بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بالهيئة وأنشطتها والإجابة عن استفسارات الجمهور وتقديم الاستشارات اللازمة لهم.
- عملت الهيئة (١١١) مشاركةً مجتمعية بالتعاون مع مؤسسات وجهات حكومية وأهلية.
- طرحت الهيئة (٧٧) فرصة تطوعية متنوعة على مستوى المملكة وشارك فيها (٢٥٩) متطوعاً، وبلغ إجمالي عدد ساعات التطوع (٥٩٦١) ساعة تطوعية ساهمت في نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر عدد من الأنشطة والفعاليات.
- استضافة المنتدى الحكومي الثالث لمناقشة تحديات مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط.
- إطلاق برنامج "تفعيل المعاهدات": من خلال نشر سلسلة التعريف باتفاقيات حقوق الإنسان في حساب الهيئة في (تويتر) ضمن برنامج تفعيل المعاهدات، وقد تم نشر (٥) حلقات
- إطلاق البرنامج التدريبي بعنوان: (لي حق) لتمكين الأسرة ومقدمي الرعاية للأطفال من حقوق الطفل.
- تأهيل وتدريب متخصصين من الكفاءات الوطنية لنقل الصورة الحقيقة للمملكة والدفاع عن قضاياها بطريقة مؤثرة في الإعلام الدولي.

- تحقيق أعلى مستوى نotch لخدمات الهيئة الإلكترونية بمرصد الخدمات الحكومية الإلكترونية وفق مؤشرات المرصد ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، حيث ارتفع مؤشر نotch لخدمات الهيئة الإلكترونية من ٩١٪ إلى ١٠٠٪.
- ربط خدمات الهيئة بخدمة النفاذ الموحد (أبشر) لاعتماد بيئة دخول موحدة وآمنة "هوية رقمية".
- نشر خدمات الهيئة على منصة نفاذ بما يحقق إمكانية الوصول إلى الخدمات الإلكترونية للهيئة عبر المنصة الوطنية الموحدة للتعاملات الإلكترونية الحكومية وذلك تسهيلاً للمستفيدين.
- اعتماد الهيئة مقدم خدمات التصديق الرقمي من قبل المركز الوطني للتصديق الرقمي بما يعزز مستوى السلامة والموثوقية في التعاملات داخل الهيئة.
- نشر خدمات الهيئة على المنصة الوطنية الموحدة لتسهيل إمكانية الوصول المستفيدين إلى الخدمات الإلكترونية للهيئة عبر المنصة الوطنية الموحدة للتعاملات الإلكترونية الحكومية.
- ربط رقم الهيئة وتفعيل قناة للتواصل مع المستفيدين من خلال تطبيق واتس آب بزنس.
- استحداث قنوات جديدة للتواصل مع المستفيدين مثل خدمة الاتصال المرئي والمسموع.
- نقل خدمة البريد الإلكتروني إلى سحابة (ديم) ب الهيئة للبيانات والذكاء الاصطناعي لتوفير بنية تحتية متكاملة تضمن الأمان العالي للبيانات الحكومية، وتسهم في خفض الإنفاق الحكومي وتعزيز كفاءة التشغيل.
- تشغيل الخدمات الإلكترونية لمركز الاتصال الموحد.
- تفعيل مبادرة "معاك" من خلال إيجاد منصة استقبال موحدة تتكون من مجموعة قنوات إلكترونية لتعزيز التواصل مع المستفيد والوصول لمختلف شرائح المجتمع من خلال القنوات المناسبة والمتنوعة

- ارتفاع النسبة العامة للامتثال للضوابط الأساسية للأمن السيبراني من ٨٩% إلى ٩٢%
- تحديد وحصر حسابات التواصل الاجتماعي والرفع بها للهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وتحديث سجل المخاطر الخاص وفق ضوابط الأمان السيبراني لحسابات التواصل الاجتماعي (OSMACC-1:2021)، وحسابات التواصل الاجتماعية عالية الحساسية (OHSSMACC-1:2021)
- مراجعة السياسات الأمنية وتحديث (٢٤) سياسة



الفصل الرابع: حماية حقوق الإنسان



نصت الفقرة (٧) من المادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة على اختصاص مجلس الهيئة بتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها».

كما أصدر مجلس الهيئة (اللائحة التنظيمية لإجراءات الشكاوى والبلاغات) التي تعنى بتنظيم إجراءات التعامل مع الشكاوى والبلاغات الواردة للهيئة، بما يضمن حوكمة كافة الإجراءات المتصلة بها بداعياً من تلقيها ومروراً بدراستها واستكمال إجراءات التحقق من صحتها، حتى معالجتها وتقرير اللازم بشأنها لتعزيز متطلبات الإشراف والرقابة على كافة الإدارات المختصة بالتعامل معها وتسريع معالجة الشكاوى.

١- قنوات استقبال الشكاوى:

مركز الاتصال الموحد
(٩٩٢٢)



البريد الإلكتروني أو من خلال حساب
خدمات المستفيدين على تويتر



صندوق البريد والفاكس
والبرقيات



تطبيق الهاتف الذكي (حق)



الموقع الإلكتروني للهيئة

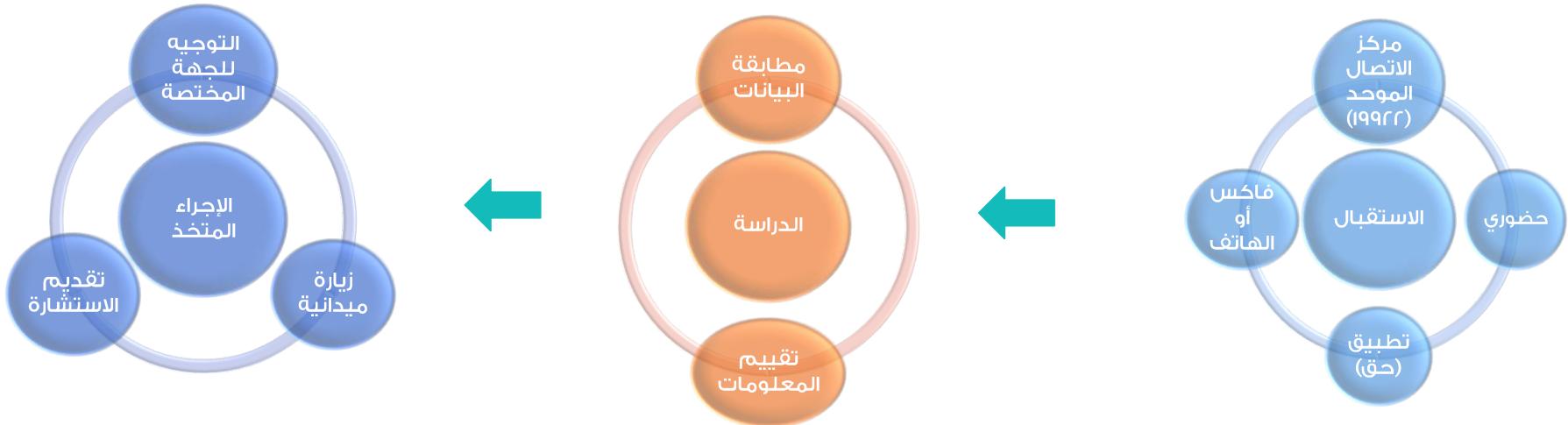


الزيارات الميدانية



٢- آلية استقبال الشكاوى ومعالجتها

تتلقي الهيئة الشكاوى والبلاغات حول مختلف مجالات حقوق الإنسان عبر قنوات متعددة، وتتخضع هذه الشكاوى لعدد من المراحل والخطوات الإجرائية ابتداءً من التقدم بالشكاوى واستقبالها، ومروراً بدراستها، وانتهاءً باتخاذ الإجراء المناسب بشأنها. ويبيّن الرسم التوضيحي أدناه مراحل تقديم الشكاوى ودراستها وإجراءات معالجتها:



٣- اتخاذ الإجراء النظامي المناسب

الإجراء الأول: أن تقرر الهيئة خروج موضوع الشكاوى عن اختصاصها بموجب تنظيمها، كالشكاوى المتعلقة بالمنازعات المالية بين الأفراد، أو الاعتراض على الأحكام القضائية، أو القرارات الإدارية، وفي هذه الحالة تقدم الإدارات المعنية الاستشارة النظامية اللازمة لصاحب العلاقة، ويتم إرشاده إلى الخطوات والإجراءات الواجب عليه اتباعها بحسب طبيعة شكاوته.

الإجراء الثاني: أن تقرر الهيئة أن موضوع الشكاوى يدخل ضمن اختصاصها، حيث تباشر التحقق من صحة المعلومات الواردة فيها من خلال الكتابة للجهة المعنية.

الإجراء الثالث: أن تقرر الهيئة ضرورة الوقوف على وقائع الشكاوى ميدانياً، والتحقق من صحة المعلومات الواردة.

أ. الشكاوى الواردة إلى الهيئة حسب الفروع و الموضوعات

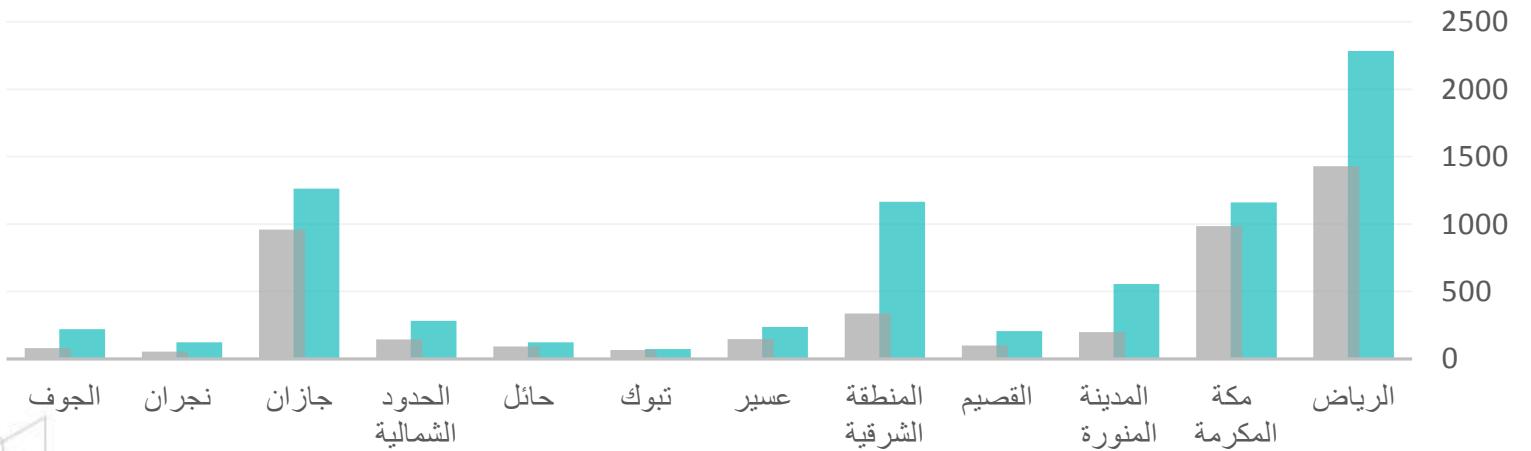
بلغ إجمالي عدد الشكاوى الواردة للمقر الرئيس وفروع الهيئة (٧٧٣) شكاوى، منها (٥٠٥) مقدمة من الذكور، و(٢٦٩٨) من الإناث، ووصل عدد الشكاوى المقدمة من السعوديين (٥١١٩)، والشكاوى المقدمة من غير السعوديين (٢٥٨٤)، كما بلغ عدد الشكاوى المنجزة (٥٧٦٦)، والشكاوى التي لا تزال مفتوحة في انتظار رد الجهات الحكومية (١٣٦٣)، والشكاوى التي لا تزال تحت الدراسة (٥٧٤)، وتبيّن الجداول أدناه تفاصيل هذه البيانات:

التصنيف الموضوعي	الرياض	مكة المكرمة	المنورة	المدينة	القديم	الشرقية	المنطقة	عسير	تبوك	حائل	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	الإجمالي	النسبة							
العدالة الجنائية	1094	500	97	71	154	65	21	25	حائل	تبوك	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	2378	%31							
اللجوء إلى القضاء	264	45	88	11	218	20	11	10	الجديدة	تبوك	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	691	%9							
الجنسيّة والاعتراف بالشخصية القانونية	193	112	39	8	58	24	1	1	الجديدة	تبوك	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	752	%10							
الحماية من العنف	139	140	73	75	165	65	17	28	الجديدة	تبوك	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	923	%12							
الحماية من الاتجار بالأشخاص	40	6	5	1	16	6	1	5	الجديدة	تبوك	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	93	%1							
العمل	169	120	59	14	161	11	2	11	الجديدة	تبوك	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	679	%9							
الرعاية الاجتماعية والمستوى المعيشي الكافي	17	14	10	0	7	1	0	1	الجديدة	تبوك	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	90	%1							
الصحة	54	50	15	5	40	5	4	3	الجديدة	تبوك	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	252	%3							
التعليم	46	27	17	9	64	2	4	3	الجديدة	تبوك	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	260	%3							
أخرى	270	147	153	12	284	39	13	37	الجديدة	تبوك	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	1585	%21							
الإجمالي	2286	1161	556	206	1167	238	74	124	الجديدة	تبوك	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	7703	%100							
النسبة	%29.68	%15.07	%7.22	%2.67	%15.15	%3.09	%0.96	%1.61	الجديدة	تبوك	الشمالية	الجديدة	جازان	نجران	الجوف	%2.87	%1.61	%16.41	%3.66	%1.61	%3.66	%1.61	%2.87	%100

بـ الشكاوى التي وردت للهيئة خلال العامين الماليين ١٤٤٢/١٤٤٣هـ، و ١٤٤٢/١٤٤٣هـ،
حسب الفروع:

المنطقة	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	المنورة	القصيم	المنطقة الشرقية	المنطقة	عسير	حائل	الحدود الشمالية	جازان	نجران	الجوف	الإجمالي
الإجمالي لعام ١٤٤٣/١٤٤٢	2286	1161	556	1161	206	1167	238	74	124	282	1264	124	221	7703
النسبة (%)	%29.68	%15.07	%7.22	%15.07	%2.67	%15.15	%3.09	%0.96	%1.61	%3.66	%16.41	%1.61	%2.87	% 100
الإجمالي لعام ١٤٤٢/١٤٤١	1430	986	199	986	100	336	147	65	92	145	960	53	80	4593
النسبة (%)	%31.13	%21.47	%4.33	%21.47	%2.18	%7.32	%3.20	%1.42	%2.00	%3.16	%20.90	%1.15	%1.74	% 100

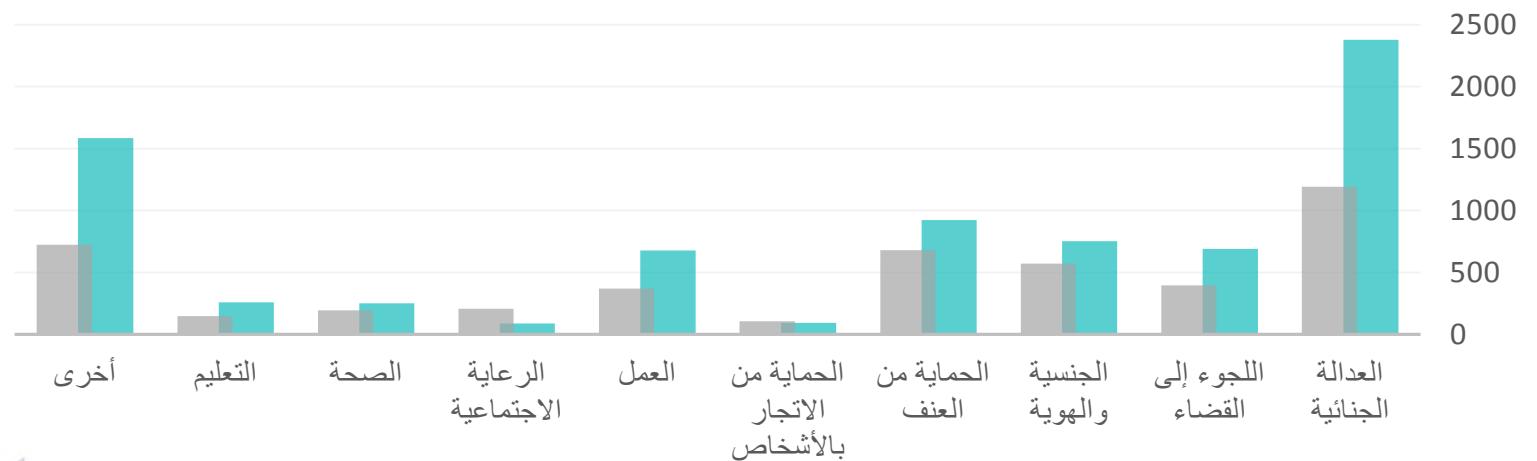
عدد الشكاوى بحسب الفروع



٥. الشكاوى التي وردت للهيئة خلال العامين الماليين ١٤٤٢/١٤٤٣هـ و ١٤٤٣/١٤٤٤هـ،
حسب الموضوعات :

الإجمالي	أخرى	التعليم	الصحة	الرعاية الاجتماعية	العمل	الحماية من الاتجار بالأشخاص	العنف من العناية	المهوية والجنسية	اللجوء للقضاء	العدالة الجنائية	التصنيف الموضوعي
7703	1585	260	252	90	679	93	923	752	691	2378	الإجمالي لعام ١٤٤٣/١٤٤٢هـ
%100	%21	%3	%3	%1	%9	%1	%12	%10	%9	%31	النسبة (%)
4593	725	148	194	208	371	106	680	572	396	1193	الإجمالي لعام ١٤٤٢/١٤٤١هـ
100%	%15.87	%3.22	%4.22	%4.53	%8.08	%2.31	%14.81	%12.45	%8.62	%25.97	النسبة (%)

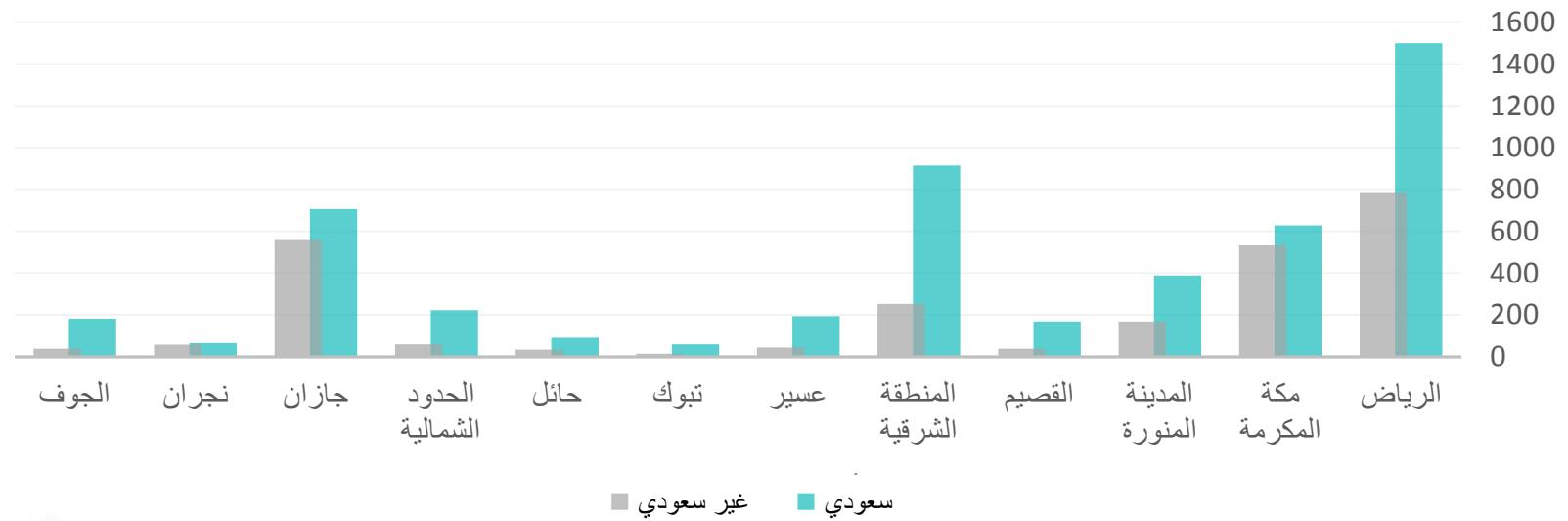
عدد الشكاوى بحسب التصنيف الموضوعي



د- الشكاوى التي وردت إلى الهيئة خلال عام
٤٤٣/١٤٤٢هـ حسب الجنسية :

الجنسية	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	القصيم	المنطقة الشرقية	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	جازان	نجران	الجوف	الإجمالي	النسبة
سعودي	1499	628	388	168	915	194	60	90	223	706	66	182	5119	%66
غير سعودي	787	533	168	38	252	44	14	34	59	558	58	39	2584	%34

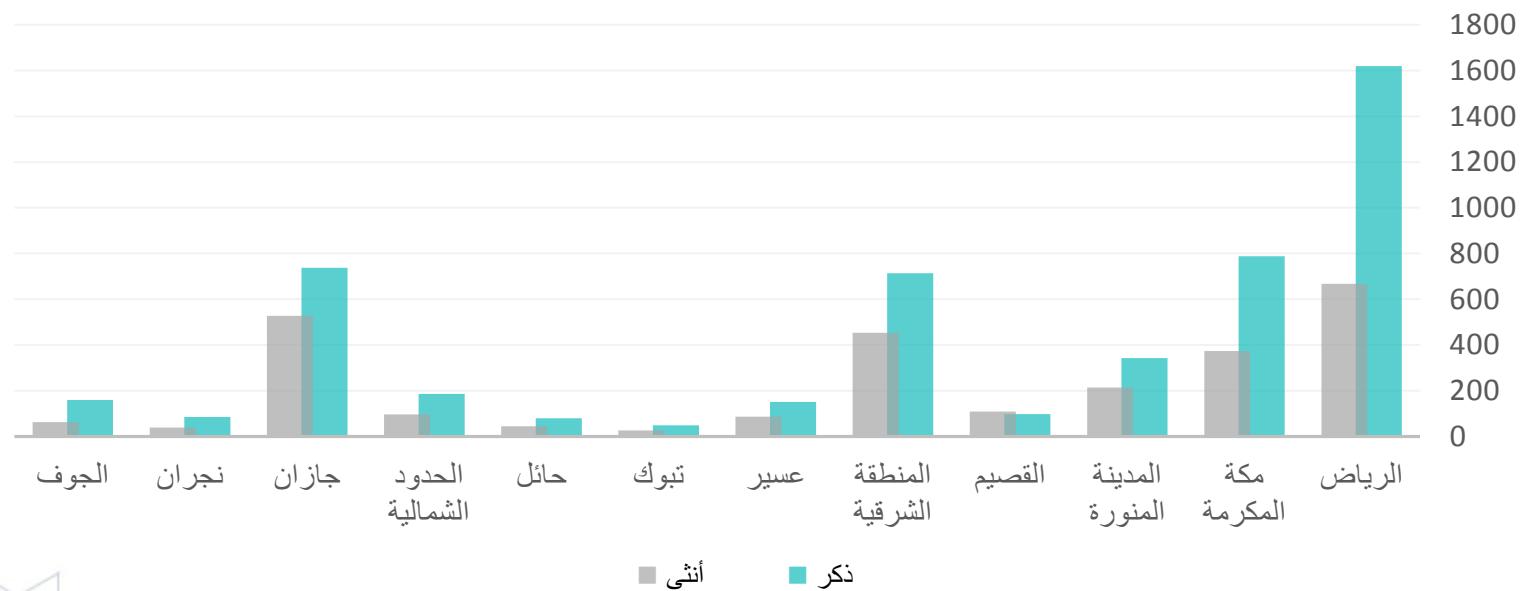
توزيع الشكاوى حسب الجنسية



٥- الشكاوى التي وردت إلى الهيئة خلال عام ١٤٤٣هـ حسب الجنس:

الجنس	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	القصيم	المنطقة الشرقية	العاصمة	الحدود الشمالية	حائل	تبوك	عسير	المنطقة الشرقية	جازان	نجران	الجوف	الإجمالي	النسبة
ذكر	1619	788	342	97	714	151	48	79	45	26	186	737	85	159	5005	%65
أنثى	667	373	214	109	453	87	96	45	26	39	527	737	85	159	2698	%35

توزيع الشكاوى حسب الجنس



و- الشكاوى الواردة إلى الهيئة حسب انتهاء معالجتها

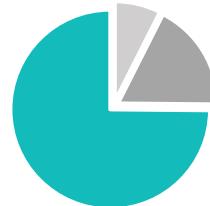
لابد من الإشارة في هذا الصدد إلى تفاوت مستوى تجاوب الجهات مع طلبات الهيئة بشأن التأكيد من صحة الشكاوى، حيث تتطلب طبيعة أغلب الشكاوى استكمال المعلومات الأساسية بشأن موضوعها، وبعث استفسار مكتوب للجهة المعنية للتحقق من صحة المعلومات الواردة في الشكوى، والرد على الهيئة بنتيجة ذلك، ليتسنى لها في ضوء ذلك مقارنة المعلومات الواردة وتقييمها، ومدى اعتبارها تمثل انتهائاً لأى من حقوق الإنسان من عدمه، وتنتمي عملية التقييم في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، والأنظمة واللوائح السارية المتصلة بموضوع الشكوى، وأحكام اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها.

ويمثل التأثر في الرد على استفسارات الهيئة، أو عدم ورود أي إفادة بشأنها، سبباً رئيسياً لعدم إنهاء بعض الشكاوى أو البت فيها، وتعتمد الهيئة في إنهاء الشكاوى ثلاثة مسارات:

- الأول: ورود إفادة من الجهة المعنية توضح معالجة المخالفة المرصودة، أو الإفادة بالمتابعة مع الشاكى لضمان معالجة موضوعه، أو تشير إلى عدم صحة ما ذكر في الشكوى، أو أن جميع الإجراءات المتخذة بشأن موضوعها كانت موافقة للأحكام النظامية ذات الصلة بموضوع الشكوى، وتختصر إفادة الجهة لمراجعة وتدقيق الهيئة ومتابعتها.
- الثاني: الوقوف على الواقعية ميدانياً، وثبتوت صحة الإجراءات المتخذة.
- الثالث: تقديم الاستشارات النظامية لأصحاب العلاقة لاتخاذ الخطوات الإجرائية الالزامية لدى الجهات الحكومية المعنية.

يوضح الجدول التالي عدد الشكاوى التي وردت للهيئة خلال عام ١٤٤٢/١٤٤٣هـ، حسب انتهاء معالجتها

حالة الشكاوى



المتنهى منها ■ بانتظار رد الجهات المعنية ■ تحت الدراسة ■

حالة الشكوى	المجموع	النسبة
منتهى منها	5766	%75
بانتظار رد الجهات المعنية	1363	%18
تحت الدراسة	574	%7
الإجمالي	7703	%100

نظراً لما لزيارة السجون ودور التوقيف من أهمية، للوقوف على مدى تمتع المحكومين والموقوفين بكمال حقوقهم التي كفلتها لهم الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية في المملكة العربية السعودية، فقد منحت الفقرة (٦) من المادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة مجلس الهيئة صلاحية زيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص، ورفع تقارير عن تلك الزيارات.

وبناءً على ذلك فقد كثفت الهيئة زيارتها للسجون ودور الملاحظة الاجتماعية ومؤسسات رعاية الفتيات، وذلك عبر برامج محددة وخطط سنوية، سواءً كان ذلك بالزيارات التفقدية والمفاجئة، أو بناءً على ما يردها من شكاوى، أو ما ترصده عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقنوات الرصد الأخرى.

يبين الجدول التالي عدد الزيارات التي قامت بها الهيئة للسجون ودور الملاحظة الاجتماعية ومؤسسات رعاية الفتيات خلال العامين الماليين ١٤٤٢/١٤٤١هـ، ١٤٤٣/١٤٤٢هـ.

١٤٤٢/١٤٤١هـ		١٤٤٣/١٤٤٢هـ		جهة الزيارة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%39.27	604	%47.41	997	سجون عامة
%25.29	389	%15.79	332	سجون المباحث العامة
%32.83	505	%35.05	737	دور التوقيف
%1.63	25	%1.05	22	دور الملاحظة الاجتماعية
%0.98	15	%0.71	15	مؤسسات رعاية الفتيات
%100	1538	%100	2103	الإجمالي

وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن الهيئة تقوم بإعداد تقارير خاصة بزياراتها المنفذة للسجون ودور التوقيف وما في حكمها، وتتضمن هذه التقارير، التي يتم الرفع بها للنظر الكريم، على نتائج تلك الزيارات والتوصيات المقترنة بشأنها.

ثالثاً- التأكيد من تنفيذ الأنظمة واللوائح

نصت الفقرة (ا) من المادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة على أن لمجلس الهيئة الحق في "التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات المخالفه للأنظمة المعمول بها في المملكة التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، واتخاذ الاجراءات النظامية الازمة في هذا الشأن". وقد نجحت الهيئة في سبيل إنجاز هذه المهمة الأساسية العديدة من السبل المتاحة لتحقيقها من خلال الزيارات التفقدية والرصد. وقد جاءت بيانات العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ على النحو الآتي:

أ- الزيارات التفقدية (باستثناء السجون ودور التوقيف والتي أفرد لها بند خاص)

تقوم الهيئة بتنفيذ زياراتها وفق خطة سنوية معتمدة، تحدد فيها الجهات المستهدفة بالزيارة وعدد الزيارات التي ينبغي تنفيذها، والنماذج المستخدمة في تلك الزيارات، ويتفاوت عدد الملاحظات التي يتم رصدها في تلك الزيارات بناءً على الجهة المستهدفة بالزيارة والإمكانيات المتوفرة لديها.

ويوضح الجدول التالي عدد الزيارات التي قامت بها الهيئة خلال العامين الماليين ١٤٤٢/١٤٤٣هـ، ١٤٤٣/١٤٤٤هـ.

١٤٤٢/١٤٤١هـ		١٤٤٣/١٤٤٤هـ		الجهات التي تمت زيارتها
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
% 1.09	4	%1.01	3	جهات عدلية
% 28.96	106	%17.11	51	جهات صحية
% 1.64	6	%3.36	10	جهات تعليمية
% 1.64	6	%6.71	20	إسكان عمالة
% 58.47	214	%62.08	185	دور الإيواء
% 8.19	30	%9.73	29	أخرى
% 100	366	% 100	298	المجموع

ويعود سبب الانخفاض النسبي في عدد الزيارات لبعض الجهات إلى تأثيرات جائحة كورونا وتبعاتها التي ترتب عليها العديد من الإجراءات الاحترازية. وقد أسهمت زيارات الهيئة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها في تلك الجهات، عبر تزويدهم بالمنشورات والمطبوعات التعريفية بالحقوق المكفولة في الأنظمة ذات العلاقة، والصكوك الإقليمية والدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها.

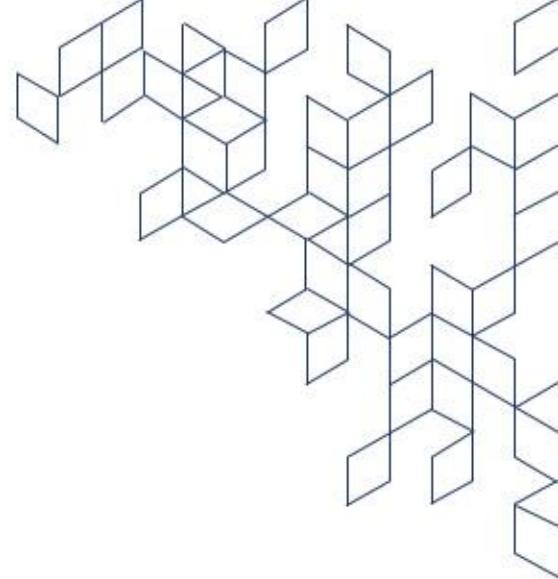
رصدت الهيئة خلال العام ١٤٤٢/١٤٤٣هـ عدداً من الحالات والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وسعت حسب اختصاصها إلى التأكد من تنفيذ الأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات، واتخذت حالياً الإجراءات اللازمة بموجب تنظيمها. ويبيّن الجدول التالي توزيع الحالات التي رصدتها الهيئة بحسب موضوعها خلال العامين الماليين ١٤٤٢/١٤٤٣هـ.

الحالات المرصودة بحسب موضوعها	عدد الحالات	النسبة	الحالات	النسبة	النسبة
	١٤٤٢/١٤٤٣	%	١٤٤٢/١٤٤٣	%	%
العدالة الجنائية	165	%43	60	%30.93	%
الجنسية والاعتراف بالشخصية القانونية	4	%1	7	%3.61	%
الحماية من العنف	41	%11	26	%13.40	%
مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص	36	%9	11	%5.67	%
العمل	5	%1	8	%4.12	%
الرعاية الاجتماعية والمستوى المعيشي الكافي	10	%3	22	%11.34	%
الصحة	59	%15	23	%11.86	%
التعليم	4	%1	5	%2.58	%
أخرى	59	%15	32	%16.49	%
الإجمالي	383	%100	194	%100	%

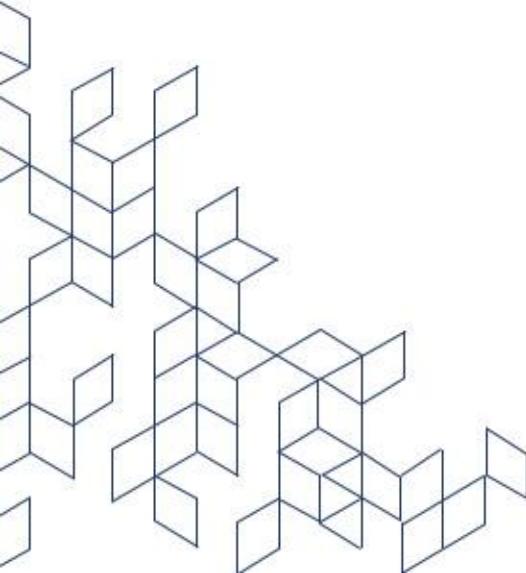
وقد عالجت الهيئة معظم الحالات التي تم الوقوف عليها ورصدها من خلال زيارتها، وذلك بالتنسيق مع الجهة المستهدفة بالزيارة، كما أكدت على الجهات بتنفيذ الأنظمة واللوائح السارية المتعلقة بحقوق الإنسان، وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن الهيئة تقوم بإعداد تقارير خاصة بزياراتها المنفذة لدور الإيواء، وتتضمن هذه التقارير، التي يتم رفعها للنظر الكريم، نتائج تلك الزيارات والتوصيات المقترنة بشأنها.

ــ ٦ـ حضور المحاكمات أمام المحكمة الجزائية المتخصصة

بناءً على الأمر السامي رقم (٦٨٦٧) مــ ٢٠٢٣هـ، القاضي بحضور الهيئة جلسات محكمة المتهمين في القضايا الأمنية، فقد حضرت الهيئة خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ (٣٤٠) جلسة في المحكمة الجزائية المتخصصة، مثل فيها (٤٧٦) متهمًا.



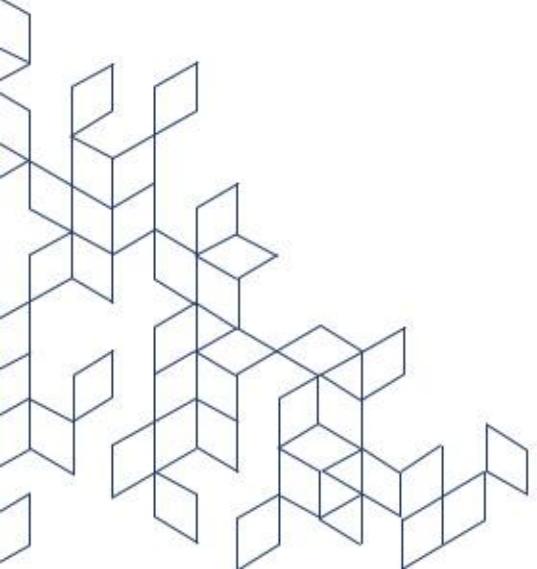
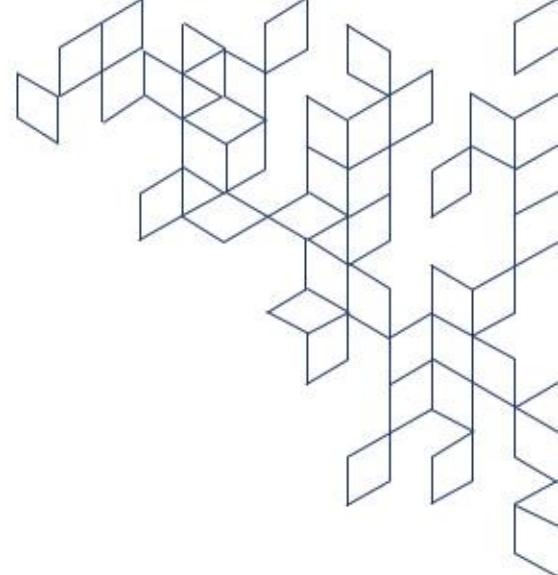
الفصل الخامس: تعزيز حقوق الإنسان

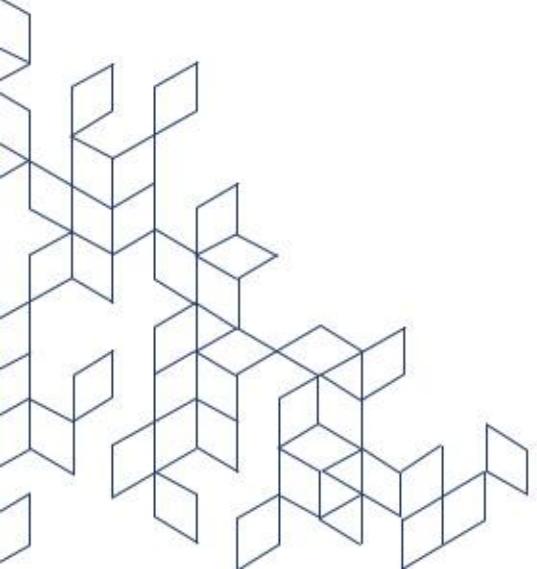
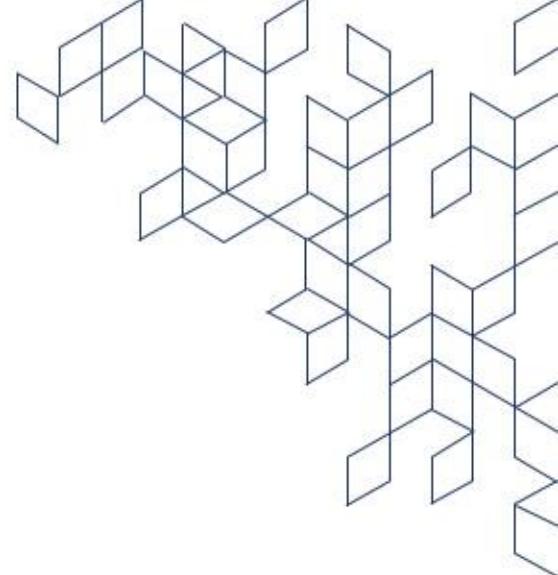


نصت الفقرة (٢) من المادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة على أن من بين اختصاصات مجلس الهيئة «إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقاً للإجراءات النظامية». وتبعاً لذلك فقد شاركت الهيئة في دراسة المشاريع التالية:

أ- دراسة الأنظمة القائمة ومشروعات الأنظمة الجديدة

- التشريعات القضائية (المعاملات المدنية، الأحوال الشخصية، والعقوبات، والإثبات).
- مشروع نظام الجرائم الدولية.
- تعديل نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- مشروع نظام حماية البيانات الشخصية.
- مشروع نظام حرية المعلومات.
- مشروع نظام مكافحة التسول.
- مشروع تعديل نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل.
- تعديل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.
- مشروع نظام حقوق ذوي الإعاقة.
- مشروع نظام الصلح والصالح والأمر الجزائي.
- مشروع نظام (حقوق كبير السن ورعايته).
- مشروع نظام حماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا.
- مشروع نظام حرية المعلومات.
- مشروع تعديل نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية حقوق الإنسان.
- التوصية بإعادة النظر في تعديل المادة (٢٥) من نظام الإجراءات الجزائية.





ثانياً- الصكوك الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان

تعد المملكة طرفاً في عدد من الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان التالية:

الصكوك الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها

- اتفاقية حقوق الطفل، بموجب المرسوم الملكي رقم (٥٧) وتاريخ ١٦/٤/١٤١٦هـ، الموافق ٢٩/١٢/٩م.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة، بموجب المرسوم الملكي رقم (٥٣) وتاريخ ٨/٤/١٤١٨هـ، الموافق ٢٧/٨/٨م.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بموجب المرسوم الملكي رقم (٥٢) وتاريخ ١٦/٤/١٤١٨هـ، الموافق ٢٠/٨/٢م.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٥) وتاريخ ٢٨/٥/١٤٤١هـ، الموافق ٢٨/٨/٢٠م.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري المتعلق بتلقي البلاغات، بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٨) وتاريخ ٢٢/٥/١٤٢٩هـ، الموافق ٧/٥/٢٠٢٠م.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، بموجب المرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ٢٣/٧/١٤٣١هـ، الموافق ٣٠/٦/٢٠٢١م.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، بموجب المرسوم الملكي رقم (٣٩) وتاريخ ١٨/٧/١٤٣١هـ، الموافق ٣٠/٦/٢٠٢١م.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، بموجب المرسوم الملكي رقم (١٩) وتاريخ ٢٧/٣/١٤٣٠هـ، الموافق ٢٤/٣/٢٠٢٠م.
- عهد حقوق الطفل في الإسلام، بموجب المرسوم الملكي رقم (٥٤) وتاريخ ٢٧/٨/١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠/٩/٢٠٢٠م.

وتقوم الهيئة فيما يخص الصكوك الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان بما يأتي:

أ- متابعة تطبيق الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها:

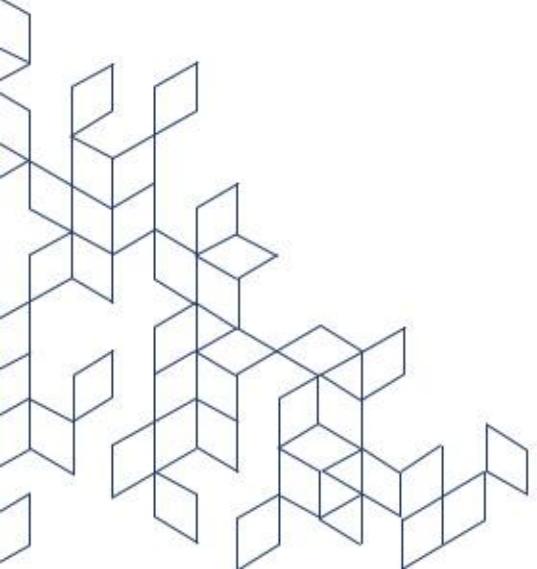
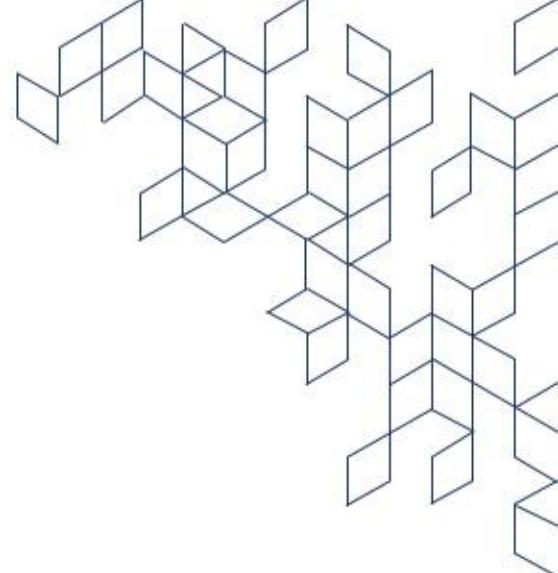
تتبع هيئة حقوق الإنسان -وفقاً لاختصاصاتها الواردة في تنظيمها -الجهات الحكومية المعنية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، وذلك من خلال أداء المهام المتمثلة في تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها، والجولات الميدانية، وإشرافها على إعداد مشروعات تقارير المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان، ورفع ما يلزم منها من قبل رئيس الهيئة إلى الملك.

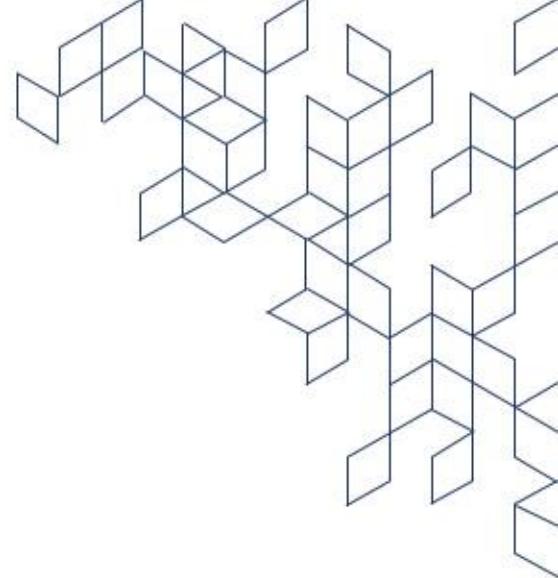
وخلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ تم إعداد تقرير المملكة الجامع لتقريريها (العاشر والحادي عشر) الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتقرير المملكة الدوري الأول الخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان ورفعهما للمقام الكريم، ويجري العمل على اعداد عدد من تقارير المملكة الأخرى المتصلة باتفاقيات حقوق الإنسان التي سيحل موعد تقديمها خلال الفترة القادمة.

كما جرى متابعة تنفيذ الجهات الحكومية لاتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، حيث تمت الكتابة للعديد من الجهات بطلب معلومات وبيانات إحصائية حول عدد من الموضوعات المتعلقة بتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وقد تمت إضافة المعلومات الواردة إلى الهيئة في مشاريع تقارير المملكة المتصلة بتلك الاتفاقيات.

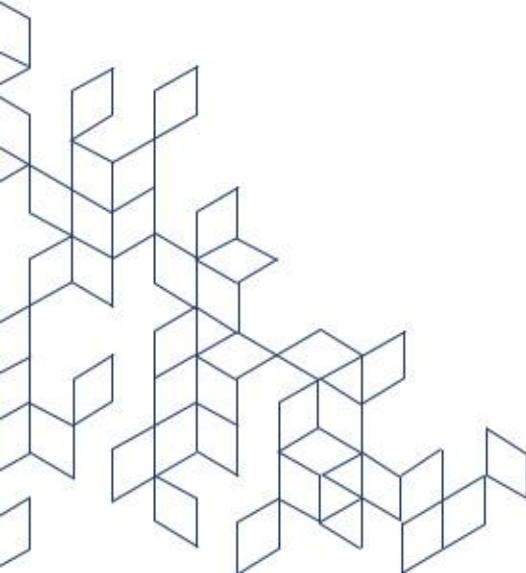
ب-إيداء الرأي في الصكوك والوثائق الإقليمية والدولية

أبدت الهيئة رأيها في عدد من الصكوك الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فيما يتعلق بانضمام المملكة إليها، أو الأحكام الواردة فيها، سواءً بقبول أو رفض الانضمام إليها، أو التحفظ على بعض بنودها، متخذةً من الشريعة الإسلامية السمحنة والقيم المجتمعية والثقافية الأصيلة للمملكة مرجعية لها.





الفصل السادس:
التعاون في مجال حقوق الإنسان





إنَّ حماية وتعزيز حقوق الإنسان مسألة ذات أولوية مهمة، ومسؤولية جميع العاملين في قطاعات الدولة، التي تعكس تضافر الجهد لتنمية وتشجيع� احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية، ويمثل التعاون الركيزة الأساسية لتنسيق الجهود وتحقيق العمل المنشود، حيث تقدم الهيئة الخدمات الاستشارية والفنية في مجالات حقوق الإنسان للجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، كما شملت مجالات التعاون: تنسيق الجهود، وتبادل المعلومات والخبرات والرؤى، ونشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان، والمشاركة في تنظيم الفعاليات والأنشطة المتعددة.

وتطلع الهيئة إلى المزيد من التجاوب الفاعل من مختلف الجهات في المسائل والقضايا التي تنظرها، ومن ذلك البيانات والمعلومات من الجهات الحكومية عند إعدادها للتقارير الأولية والدورية ذات الصلة باتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، أو الإجابة على استفسارات مقرري الأمم المتحدة، أو الإفادة عن حقوق حالات فردية أو قضايا تتعلق بحقوق الإنسان.

الجهات الحكومية والأهلية التي وقعت الهيئة مذكرات التعاون والتفاهم منذ إنشائها

▪ هيئة الرقابة ومكافحة الفساد	▪ وزارة التعليم	▪ وزارة الدفاع
▪ الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	▪ الهيئة العامة للإحصاء	▪ مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة
▪ جمعية أواصر	▪ جمعية النهضة النسائية الخيرية	▪ أكاديمية الأمير أحمد بن سلمان للإعلام التطبيقي

الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني التي وقعت معها الهيئة مذكرات التفاهم خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣

▪ جمعية "عون" لرعاية ضحايا الجريمة	▪ جمعية "مودة" لمعالجة قضايا العنف الأسري وتطوير مراكز حماية الضحايا	▪ جمعية ذوي شهداء الواجب لتمكين ذوي الشهداء من حقوقهم
	▪ مؤسسة الوليد الإنسانية	▪ جمعية ألزهايمر بهدف تعزيز حقوق مرضى ألزهايمر

الهدف منها

- للتعاون في مجال البلاغات والشكوى ومعالجتها
- لحماية حقوق المرضى النفسيين
- لتطوير الأنظمة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة
- لتعزيز حقوق العمال ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص

مذكرات التفاهم التي أبرمتها الهيئة مع عدد من الجهات وأهدافها

- الهيئة السعودية للمحامين
- المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية
- هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة
- اللجنة الوطنية للجان العمالية

الجهات التي تشارك الهيئة في مجالاتها

▪ مجلس شؤون الأسرة في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	▪ المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية
▪ المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل في برنامج الأمان الأسري الوطني	▪ اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني في هيئة الهلال الأحمر السعودي

كما حثت الهيئة المنظمات الوطنية غير الحكومية على الاستفادة من المنظمات التي تنشط في مجال حقوق الإنسان في المقر الأوروبي للأمم المتحدة، وعززت الهيئة أيضاً التعاون بشكل وثيق مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بحقوق الإنسان، ومن أهمها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من الجمعيات الخيرية والتنموية.

استناداً للفقرة (٢) من المادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة، التي تنص على أن من بين اختصاصات مجلس الهيئة «التعاون مع الجمعيات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بما يحقق أهداف الهيئة وتنمية علاقاتها»، فقد عزّزت الهيئة التعاون مع قطاعات حقوق الإنسان في المنظمات الإقليمية، ومنها: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وذلك على النحو الآتي:

عقد معالي رئيس الهيئة اجتماعاً مع أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنسيق وتعزيز الجهود المشتركة في مجال حقوق الإنسان وذلك في مقر الهيئة بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣،
وخلال العام المالي ٤٤٣/٤٤٢ أ.هـ شاركت الهيئة في أعمال ورشة العمل للخبراء بملف حقوق الإنسان في وزارات الخارجية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أقيمت في دولة الكويت بتاريخ ٢٠١٢/٨/٣، لوضع رؤية جماعية و موقف موحد، والاتفاق على استراتيجية وأليات عمل جماعية.
كما شاركت الهيئة في اجتماع افتراضي منظم من قبل مكتب صندوق الأمم المتحدة لسكان للأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمناقشة فهم البيانات الواردة من مصادر مختلفة عن العنف ضد النساء والفتيات وذلك بتاريخ ٢٠١٢/١١/٦.

خلال العام المالي ٤٤٣/٤٤٢ أ.هـ شاركت الهيئة "عن بعد" في أعمال الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، كما شاركت الهيئة افتراضياً في الاجتماع الرابع والعشرين للجنة الطفولة العربية، والاجتماع السادس عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال، والدورة العاشرة للجنة الأسرة العربية، التي عقدت برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية. كما شاركت الهيئة في البرنامج التدريسي حول الدليل العربي للعدالة الصديقة للطفل والذي عقد "عن بعد". كما شاركت الهيئة أيضاً في أعمال الدورة العادية (٨) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والتي عقدت في القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/١.

وردت الهيئة "مشروع الإعلان العربي لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة" في اجتماع فريق العمل المفتوح العضوية وذلك بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣، وشاركت أيضاً في الاجتماع الأول والثاني لفريق الخبراء المعني بإعداد الخطة العربية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان واللذان عقداً بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٣ و ٢٠١٢/٢٣.

ينظم مكتب حقوق الإنسان في الأمانة العامة لمجلس التعاون اجتماعات دورية لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في دول المجلس، وتترأس هيئة حقوق الإنسان «وفد المملكة الرسمى» المشارك في هذه الاجتماعات التي يتم من خلالها التنسيق بين دول المجلس بشأن الاتفاقيات القائمة ذات الصلة بحقوق الإنسان.
وتحرص دول المجلس في هذه الاجتماعات على رصد الملاحظات التي قد تثار من قبل الجهات والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان، واقتراح أساليب وأليات الرد المناسبة.

الجلسة الـ٩ التعاون بين دول الخليج العربية

جامعة الدول العربية

اللجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق): أنشئت هذه اللجنة بموجب الميثاق العربي لحقوق الإنسان بعد دخوله حيز النفاذ بتاريخ ٢٩/٣/٤٢٩هـ، وتتألف اللجنة من سبعة أعضاء. ويتعين على الدول التي أصبحت طرفاً في الميثاق أن تقدم التقرير الأولي إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ دخول الميثاق حيز النفاذ بالنسبة للدولة الطرف، وتقريراً دولياً كل ثلاثة أعوام

الهيئة الدائمة المستقلة في المنظمة هي هيئة خبراء استشارية، أنشئت استناداً إلى نص ميثاق منظمة التعاون الإسلامي الذي اعتمدته القمة الإسلامية الحادية عشرة في العاصمة السنغالية داكار، وتتكون الهيئة من (١٨) عضواً ترشحهم حكومات الدول الأعضاء ويتخذهم مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وتعد الهيئة الجهاز الرئيس الذي يعمل بشكل مستقل في مجال حقوق الإنسان.

تم خلال العام المالي ٤٤٢/٤٤٣هـ إقرار مشروع تقرير المملكة الدوري الأول الخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان وتم رفعه للمقام الكريم.

خلال العام المالي ٤٤٢/٤٤٣هـ شاركت الهيئة "عن بعد" في اجتماع الدورة العادية (١٧) للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة ٢٨/٣/٢٠٢١م كما شاركت الهيئة في أعمال الدورة العادية (١٨) للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي والتي أقيمت في جدة بتاريخ ٢١/١١/٢٠٢١م.

تعمل الهيئة على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، ومن ذلك التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أ- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:

هي الجهاز المسؤول في الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، وتعنى بشكل مباشر وأشمل بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وقد منحت المفوضية صلاحيات وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٤٨/١٤، وتهدف إلى الإعمال الكامل لحقوق الإنسان في العالم من خلال الاستجابة السريعة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وقد حرصت الهيئة على تعزيز التعاون مع المفوضية السامية، وقد أثمرت تلك الجهود بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين الطرفين، بموجب المرسوم الملكي رقم ٣١/٥ وتاريخ ١٣/٤/٢٠٢٣م، لبناء وتعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

وبناءً على هذه المذكرة تم تنفيذ البرامج والأنشطة التالية:

النشاط / البرنامج	التاريخ	وشاركت الهيئة خلال العام المالي ١٤٤٢ـ١٤٤٣هـ في المشاورات الإقليمية التينظمها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعنوان "بعد تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يخص إنشاء وتطوير الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة وتأثيرها على فعالية تنفيذ الالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان بتاريخ ٢١/١١/٢٠٢٣م.
البرنامج التدريسي حول حقوق الإنسان وآليات عمل آليات الدولية لحقوق الإنسان (مجلس حقوق الإنسان، هيئات المعاهدات، المقررين الخاصين).	٢٠٢١/١/٤م	
البرنامج التدريسي حول النظام الدولي لحقوق الإنسان ونطاق تطبيقه.	٢٠٢١/١/١٢م	
ورشة عمل حول معايير حقوق الإنسان في سياق خصخصة نظام الرعاية الصحية.	٢٠٢١/٢/٢م	
ورشة عمل عن إعداد وكتابة تقارير الظل لمنظمات المجتمع المدني.	٢٠٢١/٢/٤م	
البرنامج التدريسي في مجال حقوق الإنسان لممارسي القانون من منتسبي مؤسسة الوليد للإنسانية "النظام الدولي لحقوق الإنسان ونطاق تطبيقه".	٢٠٢١/٢/١٢م	
ورشة عمل عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومبادئ باريس.	٢٠٢١/٢/٢٣م	
ورشة عمل عن حقوق المرأة في الأنظمة والتشريعات في المملكة ولمحة عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.	٢٠٢١/٣/٧م	
ورشة عمل عن حماية حقوق الإنسان في ظل الأزمات الصحية والكوارث الطبيعية.	٢٠٢١/٣/١٦م	
ورشة عمل عن حقوق الإنسان وتعزيز التنوع الثقافي ومحاربة خطاب الكراهية.	٢٠٢١/٣/٢٢م	
البرنامج التدريسي حول استقلالية القضاء وآليات التقاضي الوطنية والإقليمية والدولية.	٢٠٢١/٤/٧م	

النظام/ البرنامج	التاريخ
ورشة عمل المعلومات كمنفعة عامة.	2021/6/1
البرنامج التدريسي في مجال حقوق الإنسان (المراحل الثانية والثالثة) الموجه لإدارات حقوق الإنسان في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.	2021/7/27
البرنامج التدريسي حول حقوق الإنسان وآليات عمل آليات الدولية لحقوق الإنسان (مجلس حقوق الإنسان، هيئات المعاهدات، المقررين الخاصين).	2021/1/4
البرنامج التدريسي حول النظام الدولي لحقوق الإنسان ونطاق تطبيقه.	2021/1/12
ورشة عمل حول معايير حقوق الإنسان في سياق خصخصة نظام الرعاية الصحية.	2021/2/2
ورشة عمل عن إعداد وكتابة تقارير الظل لمنظمات المجتمع المدني.	2021/2/4
البرنامج التدريسي في مجال حقوق الإنسان لممارسي القانون من منتسبي مؤسسة الوليد للإنسانية "النظام الدولي لحقوق الإنسان ونطاق تطبيقه".	2021/2/12
ورشة عمل عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومبادئ باريس.	2021/2/23
ورشة عمل عن حقوق المرأة في الأنظمة والتشريعات في المملكة ولomba عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.	2021/3/7
ورشة عمل عن حماية حقوق الإنسان في ظل الأزمات الصحية والكوارث الطبيعية.	2021/3/16
ورشة عمل عن حقوق الإنسان وتعزيز التنوع الثقافي ومكافحة خطاب الكراهية.	2021/3/22
البرنامج التدريسي حول استقلالية القضاء وآليات التقاضي الوطنية والإقليمية والدولية.	2021/4/7
ورشة عمل المعلومات كمنفعة عامة.	2021/6/1
البرنامج التدريسي في مجال حقوق الإنسان (المراحل الثانية والثالثة) الموجه لإدارات حقوق الإنسان في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.	2021/7/27
ورشة عمل عن آليات رصد انتهاكات حقوق الإنسان.	2021/8/23
ندوة واجتماع مغلق حول "تحديد الاستراتيجيات والممارسات الفضلى لتعزيز حقوق الإنسان في مجال الصحة النفسية" بمناسبة اليوم العالمي للصحة النفسية.	2021/11/13
ورشة عمل عن مؤشرات اتفاقيات حقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة.	2021/11/17
ورشة عمل حول ممارسات الحكومة وسيادات القانون لحماية حقوق الإنسان (القضاء).	2021/12/9

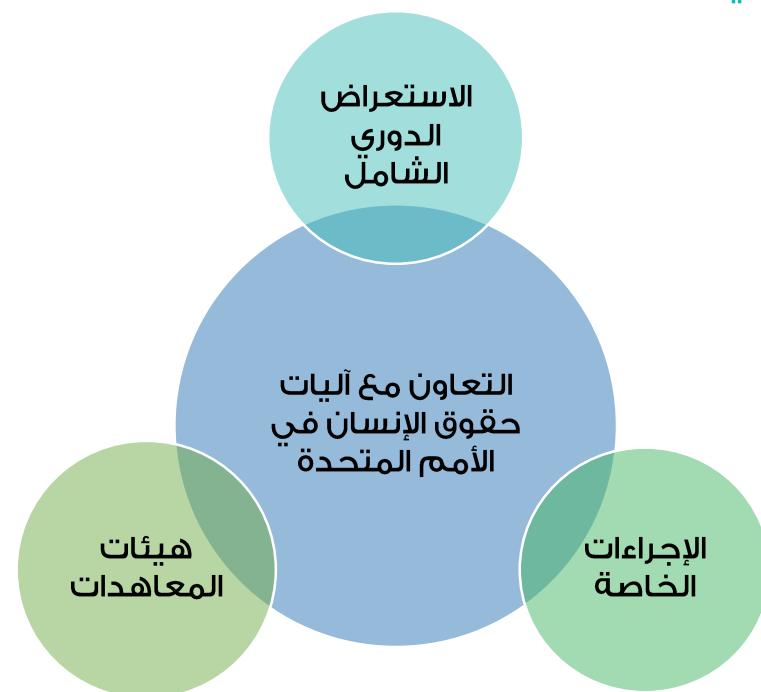
بـ- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة :

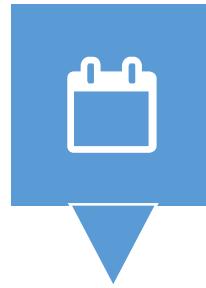
يُعد المجلس الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية في الأمم المتحدة التي تضطلع بالمسؤولية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٥٦٠)، ليحل محل لجنة حقوق الإنسان.

ويعقد المجلس ملا يقل عن ثلات دورات في السنة، منها الدورة الرئيسة التي تعقد في شهر مارس من كل عام. وتشترك الهيئة في هذه الدورات بصفة مستمرة، وترأسه وفد المملكة في الجزء رفيع المستوى في الدورة (٤٦) لمجلس حقوق الإنسان التي عقدت (عن بعد) خلال المدة من ٧/١٠ إلى ٧/١٤٤٢ـاهـ وألقى معالي رئيس الهيئة بياناً مركزاً تضمن أبرز الإصلاحات المتحققة في المملكة في مجال حقوق الإنسان، وجهودها في مكافحة جائحة كورونا، ومعالجة آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وإبراز المشاريع والبرامج التنموية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وخلال العام ١٤٤٣ـاهـ جرى انتخاب ممثلة المملكة عضواً مجلس حقوق الإنسان في اللجنة الاستشارية بمجلس حقوق الإنسان.

جـ- التعاون مع آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة :





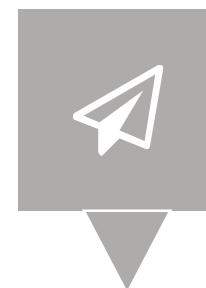
الاستعراض الدوري الشامل

هو أحد آليات مجلس حقوق الإنسان الدولي التي تهدف إلى كل دولة، من خلال حقوق الإنسان في كل دولة، من خلال استعراض حالة حقوق الإنسان الخاصة بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة كل أربع سنوات وتقدير مدى احترام الدول للتزاماتها إزاء حقوق الإنسان. وينبغي على كل دولة أن تقدم تقريراً يوضح الإطار القانوني والمؤسسي والإجراءات التي اتخذتها لتحسين أحوال حقوق الإنسان فيها. وقدمت المملكة تقاريرها في الجولات الأولى والثانية والثالثة التي جرت في أعوام ٢٠١٣، ٢٠١٩، ٢٠٢٢، وستقدم المملكة تقريرها الرابع - بمشيئة الله - في عام ٢٠٢٥. وخلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣م، جرى إعداد مذكرة معلومات موجزة بشأن آلية تنفيذ ومتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة للمملكة في إطار الاستعراض الدوري الشامل.



الإجراءات الخاصة

هم خبراء مستقلون في مجال حقوق الإنسان مكلفوون بولايات تقديم تقارير ومشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور موضوعي أو خاص ببلدان محددة، ويطلق عليهم اسم المقرريين الخاصين أو الممثلين الخاصين أو الخبراء المستقلين أو أعضاء الفرق العاملة، ويعمل أصحاب الولايات بصفة شخصية.



هيئات المعاهدات

هي لجان مكونة من خبراء مستقلين ترصد تنفيذ المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وعلى كل دولة طرف في معاهدة التزام بأن تتخذ الخطوات الازمة لضمان أن يتسمى لكل شخص في الدولة التمتع بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدة والمملكة طرف في خمس اتفاقيات أساسية من اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسة في مجال حقوق الإنسان البالغ عددها (٩) اتفاقيات، وقد حرصت الهيئة بصفتها ممثلة للمملكة على التعاون مع هيئات المعاهدات، من خلال الالتزام بإعداد وتقديم التقارير الدورية في مواعيدها المحددة، والإجابة على ما تبديه هذه الهيئات من تساؤلات حيال بعض المسائل والموضوعات التي ترد في التقارير، وتعرف بقائمة المسائل، التي تبعث بها هيئة المعاهدة إلى الدولة الطرف قبل مناقشة تقريرها، لغرض توفير معلومات أو توضيح مسائل معينة وردت في تقرير الدولة الطرف.

▪ الإجراءات الخاصة

وقد أبدت الهيئة تعاونها التام مع هذه الآلية بالإجابة على تساؤلات واستفسارات المقررين الخاصين وما يتم طلبه من تقارير وغيرها، والتي تتضمن تساؤلات حول عدد من قضايا حقوق الإنسان داخل المملكة. حيث تم إعداد عدد من المذكرات التي تضمنت الإجابة على استفسارات المقررين الخاصين وإبراز التدابير والمنجزات التي قامت بها المملكة في عدد من قضايا حقوق الإنسان.



▪ هيئات المعاهدات

أوفت المملكة بجميع التزاماتها وقدمت جميع تقاريرها الخاصة باتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت طرفاً فيها إلى هيئات المعاهدات بالأمم المتحدة، وتشمل هذه الاتفاقيات: اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وتقرير البروتوكول الخاص ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

وستعكس تقارير المملكة القادمة من خلال المعلومات الوصفية والبيانات الإحصائية حجم التطورات الكبيرة والتاريخية التي شهدتها المملكة خلال السنوات القليلة الماضية في إطار «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، بالإضافة إلى جهودها الرائدة في مكافحة جائحة كورونا وأثارها.

وقد أعدت الهيئة (٤٥) مذكرة خلال العام المالي ٢٠٢١م تتعلق بحقوق الإنسان في إطار آليات الأمم المتحدة الأخرى ذات العلاقة بحقوق الإنسان، تضمنت أبرز التطورات والإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى إعداد الدراسات الفنية والموضوعية في مجال حقوق الإنسان، وفيما يلي أبرزها:

- أبرز التطورات والإصلاحات المتحققة في مجال حقوق المرأة
- أبرز التطورات والإصلاحات المتحققة في مجال حقوق المرأة والطفل والتدابير المتخذة ذات العلاقة بقرار مجلس الأمن رقم (٣٢٥) (...٢٠٢٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن
- مذكرة عن أبرز الإصلاحات والمنجزات المتحققة في مجال حقوق الإنسان
- أبرز التطورات والإصلاحات المتحققة في مجال حقوق الفتيات بمن فيهن الفتيات في المناطق الريفية
- أبرز التطورات والإصلاحات المتحققة في مجال حقوق الطفل والتدابير المتخذة ذات العلاقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/74/133) المؤرخ في ١٨ ديسمبر ٢٠١٩
- أبرز التطورات والإصلاحات المتحققة في مجال حقوق الإنسان منذ صدور "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"
- أبرز التدابير التي اتخذتها المملكة في مكافحة جائحة كورونا (كوفيد ١٩) ومعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها الإجابة على الاستثناء المتعلقة بإقامة العدل والتحدياتراهنة
- أبرز التدابير التي اتخذتها المملكة بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم (A/RES/74/127) المتعلق "بالعنف ضد العاملات المهاجرات"
- أبرز ضمانات العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية
- التدابير التي اتخذتها المملكة لحظر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة
- أبرز ما ورد في اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها بشأن حقوق كبار السن.
- مرئيات بشأن مشروع الاستراتيجية الموحدة لتعامل مع الأطراف الأخرى المعنى بحقوق الإنسان.
- إجابات الهيئة على ملاحظات لجنة الخبراء لمنظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات
- موجز عن توصيات ومبادرات الهيئة وما تم اتخاذها بشأنها
- معلومات موجزة بشأن آلية تنفيذ ومتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة للمملكة في إطار الاستعراض الدوري الشامل

▪ التعديل على مشروع القانون الاسترشادي

▪ أبرز التطورات والإصلاحات المتحققة في مجال حقوق الطفل في المملكة

▪ أبرز التزامات المملكة الواردة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها بشأن التسامح وأبرز جهود المملكة في هذا الشأن

▪ الإجابة على استبيان بشأن حقوق الطفل في الدول العربية بعد ٣٠ سنة على اتفاقية حقوق الطفل

▪ تعليق المملكة على مشروع التعليق العام على المادة ٢٧ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والتوظيف

استضافت الهيئة عدداً من الوفود، وجرى خلال الزيارة التعريف باختصاصات الهيئة، وإبراز جهودها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، واستعراض ما تم من تطورات في هذا المجال خلال السنوات الماضية حيث بلغت تلك الزيارات (٥٧) زيارة خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ منها:

الوفود	عدد الزيارات	رقم
وفود وزراء خارجية عدد من الدول	10	1
السفراء المعتمدون لدى المملكة	19	2
ممثلو المنظمات الحكومية والأهلية	10	3
ممثلو المنظمات الدولية والبرلمانية	6	4

يبين الجدول التالي أبرز اللقاءات والزيارات التي تمت خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ

اللقاء / الزيارة	رقم
منسق برنامج التعاون الفني في المفوضية السامية لحقوق الإنسان	1
مدير عام السجون	2
سفير الاتحاد الأوروبي	3
مدير دائرة الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الألمانية	4
سفير سويسرا	5
سفيرة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الهولندية	6
اجتماع سفراء الاتحاد الأوروبي	7
رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة لدى مملكة البحرين	8
الأمين العام لمؤسسة الوليد للإنسانية	9
القائم بالأعمال بالسفارة الأمريكية	10
مبعوث دولة رئيس الوزراء البريطاني للحريات الدينية	11
سفير جمهورية فنلندا	12

اللقاء / الزيارة	رقم
رئيس مجلس إدارة جمعية مودة	34
سفيرة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الهولندية	35
نائب وزير خارجية المانيا	36
سفير المانيا	37
سفير نيوزلندا	38
الرئيس التنفيذي لجمعية لأجلهم لخدمة ذوي الإعاقة	39
المنسقة المقيمة للأمم المتحدة بالمملكة	40
رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين	41
لقاء السيدة / نتالي جولييت عضو مجلس الشيوخ الفرنسي	42
زيارة سفارة بلجيكا	43
سفير النرويج	44
وفد اللجنة التنفيذية لدارة الملك عبدالعزيز	45
نائب وزير مكتب العمل وحقوق الإنسان والديموقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية	13
وكيل وزارة الخارجية السعودية للشؤون الدولية المتعددة	14
اجتماع سفراء البلدان المصدرة للعمالة	15
القائم بالأعمال بسفارة استراليا	16
اللجنة التنفيذية لدارة الملك عبدالعزيز	17
وفد جمعية كيان للأيتام	18
سفير جمهورية فرنسا	19
سفير مملكة النرويج	20
نائب رئيس البعثة الأمريكية	21
سفيرة المملكة لدى السويد	22
معالى وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط	23
سفيرة هولندا	24
سفير بنجلاديش	25
القائم بالأعمال بالسفارة الكندية	26
مساعد وزير الخارجية الأمريكي	27
المبعوث الخاص لرئيس جمهورية الفلبين	28
مساعد نائب وزير الخارجية الأمريكي	29
الأمين العام للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي	30
لقاء مجموعة شباب الصم	31
معالى رئيس أمن الدولة	32
سفير استراليا	33

▪ المشاركات الإقليمية والدولية للهيئة خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ

مثلت الهيئة المملكة خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ في عدد من الزيارات والمؤتمرات والفعاليات والمحافل الإقليمية والدولية، ويوضح الجدول التالي أبرز هذه المشاركات

التاريخ	المكان	المشاركة	رقم
٢٠٢١/٦/٦	أبو ظبي (عن بعد)	الجلسة الحوارية التي تم عقدها بمجلس شؤون الأسرة بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام بدولة الإمارات العربية المتحدة تحت عنوان "أسرة آمنة.. مجتمع آمن".	١.
٢٠٢١/٣/٢٥	نيويورك	الدورة (٦٥) للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (CSW)، بعنوان "مشاركة المرأة الكاملة والفاعلة وصنع القرار في الحياة العامة، والقضاء على العنف ل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات".	٢.
٢٠٢١/٦/١٣	البحرين (عن بعد)	الملنقي العالمي لمكافحة عمل الأطفال.	٣.
٢٠٢١/٨/٢١	(عن بعد)	اجتماع منظمة المرأة الخليجية.	٤.
٢٠٢١/٩/٢٧	بروكسيل	الجولة الأولى للحوار المشترك بين المملكة والاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان.	٥.
٢٠٢١/١٠/١١	جنيف	المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٢١ الذي عقده مجلس حقوق الإنسان بعنوان "الممارسات الجيدة، وقصص النجاح ، والدروس المستفادة ، والتحديات في مكافحة وباء كوفيد-١٩".	٦.
٢٠٢١/١١/١	القاهرة (عن بعد)	ندوة الزواج المبكر والقسري للفتيات في المنطقة العربية، المنظمة من قبل جامعة الدول العربية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.	٧.
٢٠٢١/١١/٢١	القاهرة (عن بعد)	ندوة (الشيخوخة في المنطقة العربية: إدراك الفرص في ظل العائد الديموغرافي الثاني) التي نظمتها جامعة الدول العربية بالشراكة مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية.	٨.
٢٠٢١/١١/٢١	باريس	المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة باليونسكو في دورته الـ (٤١).	٩.
٢٠٢١/١٢/٧	الرياض	المشاركة في الاجتماع السابع وحلقة النقاش للجنة السعودية الأمريكية المشتركة المعنية بالنظر في النزاعات الأسرية حول حضانة الأطفال.	١٠.

**الفصل السابع:
نشر ثقافة حقوق الإنسان**



يعد نشر ثقافة حقوق الإنسان من أولويات عمل الهيئة وفي مقدمة اختصاصاتها، وقد نص تنظيم هيئة حقوق الإنسان في المادة الخامسة(الفقرة (٨) على أن من اختصاصات مجلس الهيئة "وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها". وقد عملت الهيئة خلال السنة المالية ١٤٤٢/١٤٤٣هـ على تنفيذ برامج تثقيفية، من خلال المحاضرات والندوات والدورات التدريبية وورش العمل والأنشطة والفعاليات التوعوية في معظم مناطق المملكة، شملت التوعية بمعظم الحقوق، إضافة إلى تقديم استشارات حقوقية، من خلال المشاركة في المناسبات الدورية التي تعقد في الجامعات، أو في المعارض الموسمية.

كما أطلقت الهيئة حملات توعوية تعنى بقضايا الطفل، والمرأة، وكبار السن، والأشخاص ذوى الإعاقة، والعمال، ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والتعریف بالعديد من الأنظمة الوطنية والصكوك الإقليمية والدولية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بهدف الوصول إلى كافة شرائح المجتمع، وتحقيق الهدف التوعوي المنشود، وهو التعریف بحقوق الإنسان داخل المملكة. وفيما يأتي إيضاح لأنشطة التي قدمتها الهيئة لتحقيق ذلك:

العدد	البرامج التنفيذية والأنشطة لنشر ثقافة حقوق الإنسان خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ
96	المواد التوعوية: فيديوهات وإنفوغرافيك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف التواصل مع أكبر قدر من الشرائح الاجتماعية
43	المحاضرات والندوات العلمية وحلقات النقاش لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع
42	ورش العمل والدورات التدريبية بهدف تدريب المشاركين فيها من الأفراد أو المؤسسات والجهات الحكومية والأهلية على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتعريفهم بالاتفاقيات والأنظمة ذات العلاقة
103	الأنشطة والفعاليات التوعوية في معظم مناطق المملكة، بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعریف بالهيئة وأنشطتها والإجابة عن استفسارات الجمهور وتقديم الاستشارات الازمة لهم.
111	المشاركة المجتمعية بالتعاون مع مؤسسات وجهات حكومية وأهلية لزيادة حجم التعاون والتواصل بين مؤسسات الدولة، ولنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

أقامت الهيئة خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ عدداً من الندوات العلمية وحلقات النقاش لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، من أبرزها:

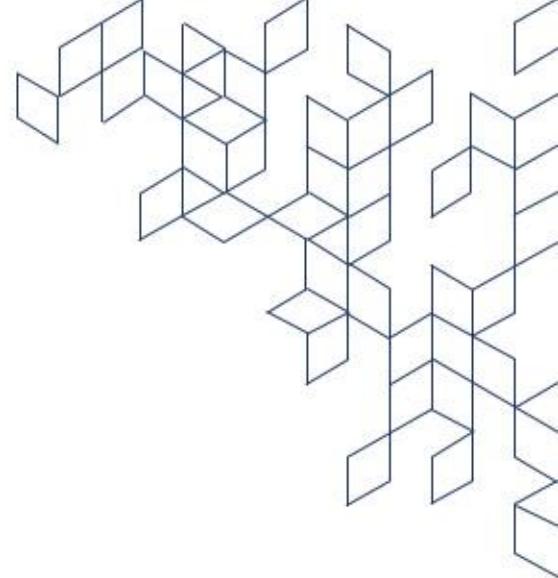
رقم	الموضوع	التاريخ
1	ندوة حماية حقوق الطفل في العالم الافتراضي.	٢٠٢١/١/١١م
2	ندوة المرأة في القيادة: تحقيق مستقبل متساوٍ.	٢٠٢١/٣/٨م
3	ندوة المرأة في القيادة: تحقيق مستقبل متساوٍ في عالم كوفيد ١٩.	٢٠٢١/٣/٩م
4	ندوة بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الاتجار بالأشخاص في مسرح النادي الأدبي.	٢٠٢١/٤/٦م
5	ندوة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في مسرح النادي الأدبي.	٢٠٢١/٨/٣م
6	ندوة بعنوان (نعود بوعي) توعية بحق الطالب في الصحة المدرسية .	٢٠٢١/٩/١٦م
7	حلقة نقاش "الفحص ما قبل الزواج".	٢٠٢١/١٠/١٠م
8	الندوة الوطنية المشتركة عن حقوق المرضى النفسيين.	٢٠٢١/١٠/٢٥م
9	ندوة بمناسبة اليوم العالمي للطفل "تعزيز دور الأسرة في حماية الأبناء".	٢٠٢١/١١/٢٢م
10	حلقة نقاش "حماية خصوصية الطفل في العالم الافتراضي".	٢٠٢١/١١/٢٢م
11	ندوة إصلاحات المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان.	٢٠٢١/١٢/١٢م
12	حلقة نقاش "حماية وتعزيز حقوق العمالة المنزلية".	٢٠٢١/١٢/٢٧م

أقامت الهيئة خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ عدداً من ورش العمل والدورات التدريبية، بهدف تدريب المشاركين فيها من الأفراد أو والجهات الحكومية والأهلية على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتعريفهم بالاتفاقيات والأنظمة ذات العلاقة، وتزويد الملتحقين بها بالمهارات والمعرفات الازمة لأداء مهام عملهم على الوجه المطلوب، وتوسيع دائرة نشر ثقافة حقوق الإنسان وأساليبها، ويوضح الجدول التالي أبرز هذه النشاطات:

التاريخ	ورش العمل - الدورات التدريبية	رقم
٢٠٢١/١/٤م	البرنامج التدريبي "حقوق الإنسان وآليات عمل الآليات الدولية لحقوق الإنسان".	١
٢٠٢١/١/٥م	ورشة عمل صندوق النفق.	٢
٢٠٢١/٢/١	ورشة عمل معايير حقوق الإنسان في سياق خصخصة نظام الرعاية الصحية.	٣
٢٠٢١/٢/١٠م	ورشة عمل تفاعل المجتمع المدني مع آليات حقوق الإنسان وإعداد وكتابة التقارير الموازية (تقارير الظل).	٤
٢٠٢١/٢/٢٠م	البرنامج التدريبي "النظام الدولي لحقوق الإنسان ونطاق تطبيقه".	٥
٢٠٢١/٢/٢٣م	ورشة عمل "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومبادئ باريس".	٦
٢٠٢١/٣/٣م	البرنامج التدريبي "اكتشاف حالات التحرش الجنسي للأشخاص ذوي الإعاقة".	٧
٢٠٢١/٣/٢٣م	البرنامج التدريبي "لي الحق".	٨
٢٠٢١/٩/٢م	ورشة عمل "الجرائم المعلوماتية وعلاقتها بالأمن السيبراني".	٩
٢٠٢١/٩/٨م	ورشة عمل "العنف الأسري" مع جمعية مودة.	١٠
٢٠٢١/١١/١م	ورشة عمل "دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل".	١١

طرحت الهيئة ٧٧ فرصة تطوعية متنوعة على مستوى المملكة شارك فيها ٢٥٩ متطوعاً، وبلغ إجمالي عدد ساعات التطوع ٥٩٦١ ساعة تطوعية ساهمت في نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر عدد من الأنشطة والفعاليات.

وشاركت الهيئة في تفعيل التطوع في بعض الأيام العالمية ذات الصلة بحقوق الإنسان في فروع الهيئة في مناطق المملكة ومن أبرزها اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص واليوم العالمي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى اليوم العالمي للتطوع واليوم العالمي للتبرع بالدم.



الفصل الثامن:
التعاملات الإلكترونية



تولي هيئة حقوق الإنسان اهتماماً كبيراً بالتحول إلى التعاملات الإلكترونية، وذلك تمشياً مع توجهات المملكة إلى التحول الرقمي، بهدف الوصول إلى أكبر شريحة من المستفيدين من خلال القنوات الإلكترونية، وأن تتم المعاملات داخل الهيئة بلا ورق، لتوفير الجهد والنفقات وسرعة التواصل والبت في الإجراءات والمعاملات.

وجرى العمل خلال عام ١٤٤٢هـ على مواصلة التحول الرقمي داخل الهيئة، حيث تم استكمال عدد من المشاريع، منها:

المشاريع	التعريف
إطلاق نظام إدارة المحتوى الإلكتروني ECM7	نظام إلكتروني لإدارة الوثائق وإدارتها إلكترونياً يهدف إلى تحقيق التحول الرقمي في التعاملات الإلكترونية من خلال تفعيل التوقيع الرقمي وتبادل المعاملات إلكترونياً دون الحاجة إلى تداول الأوراق بما يحقق كفاءة الإنفاق.
تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة	تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة حيث يضم منصة شاملة للقنوات الرقمية المختلفة والخراط التفاعلية وخدمة التواصل المرئي عن بعد (جيتك) والخدمات الذكية مثل التشتات بوت وغيرها
تطوير منصة الخدمات الإلكترونية	تطوير منصة الخدمات الإلكترونية وتقديم خدمة الاستشارات والدعم لارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين
التعاون في تطوير نظام الموارد الحكومية	التعاون مع المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية للعمل على نظام موحد ومتتكامل يشمل: إدارة الميزانية والمدفوعات وتحصيل الإيرادات والنظام المحاسبي، والمشتريات وسلسل الإمداد، والإدارة المالية، والموارد البشرية.
إطلاق موقع لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص الجديد	موقع إلكتروني بتصميم وهوية جديدة مع خدمة تقديم بلاغات عن جرائم الاتجار بالأشخاص بالإضافة إلى التكامل مع حسابات اللجنة في موقع التواصل الاجتماعي وعرض المحتوى بشكل مباشر.
تطبيق ECM7 للهواتف الذكية والأجهزة اللوحية	نظام إلكتروني لإدارة الوثائق إلكترونياً يهدف إلى تحقيق التحول الرقمي في التعاملات الإلكترونية من خلال تفعيل التوقيع الرقمي وتبادل المعاملات إلكترونياً دون الحاجة إلى تداول الأوراق بما يحقق كفاءة الإنفاق
تطبيق الهواتف الذكية (حق)	تطبيق (حق) هو أحد القنوات الرقمية التي تقدم حزمة من الخدمات الإلكترونية أبرزها استقبال شكاوى حقوق الإنسان وتقديم خدمة الاستشارة والدعم.

عززت الهيئة من أنها السيبراني ومن حماية شبكاتها وأنظمتها وبياناتها الإلكترونية وأصولها بشتى أنواعها، حيث أصدرت الهيئة لجنة إشرافية للأمن السيبراني، وهي متطلب تشريعي في الضابط رقم ١-٢-٣ من الضوابط الأساسية للأمن السيبراني (ECC-1:2018) الصادرة من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، إنفاذاً للأمر السامي الكريم رقم ٥٧٢٣٩٩/١١/١٥، القاضي «بأن على جميع الجهات رفع مستوى أنها السيبراني لحماية شبكاتها وأنظمتها وبياناتها الإلكترونية، والالتزام بما تصدره الهيئة الوطنية للأمن السيبراني من سياسات وأطر ومعايير وضوابط وإرشادات بهذا الشأن». واستناداً إلى الضوابط الأساسية للأمن السيبراني «ECC-1:2018».

وcameت الهيئة بتنفيذ ومتابعة ما يحقق الالتزام الدائم بالأمن السيبراني ومن ذلك ما يلي:

- مراجعة استراتيجية الأمن السيبراني وتحديثها إلى الإصدار الثاني
- مراجعة السياسات الأمنية وتحديث (٤٤) سياسة واستحداث سياسة جديدة
- إعداد ومراجعة المعايير والإجراءات المتعلقة بتطبيق السياسات
- مخاطبات الإدارات ذات العلاقة المباشرة بالأمن السيبراني لمتابعة ما تم بشأن الملاحظات المرصودة أثناء التدقيق الدوري الذاتي للعام السابق ٢٠٢٠م، ليتم تحديثها أثناء التقييم الذاتي للنصف الأول من العام ٢٠٢١م.
- استكمال إعداد الاتفاقيات ذات الصلة بالآطراف الخارجية المتعلقة بالضوابط الأساسية للأمن السيبراني (اتفاقية عدم إفشاء السرية- اتفاقية مستوى الخدمة)
- سلسلة التوعية بالأمن السيبراني.
- التدقيق الدوري الذاتي لحالة قياس الالتزام بضوابط الأمن السيبراني ولضوابط حماية حسابات التواصل الاجتماعي.
- استحداث مبادرة سياسة الشهادة الرقمية للفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٢م، بهدف المحافظة على البيانات خلال دورة حياة البيانات.
- التجهيز للحصول على شهادة آيزو لاستمرارية الأعمال (ISO ٢٢٣٦٠) والتي تم التوصية للحصول عليها من اللجنة الإشرافية للأمن السيبراني في الهيئة.
- الانتهاء من التقييم الدوري الذاتي للنصف الأول للعام ٢٠٢١م للهيئة الوطنية للأمن السيبراني عبر أداة تقييم امتحان هيئة حقوق الإنسان للضوابط الأساسية للأمن السيبراني (HRC-2021-NCA_ECC-1-2018-Assessment-and-Compliance-Tool).
- تحديث وحصر الأنظمة الحساسة وإرسالها إلى الهيئة الوطنية للأمن السيبراني
- تحديد وحصر حسابات التواصل الاجتماعي والرفع بها للهيئة الوطنية للأمن السيبراني وتحديث سجل المخاطر الخاص وفق ضوابط الأمن السيبراني لحسابات التواصل الاجتماعي (OSMACC-1:2021)، وحسابات التواصل الاجتماعية عالية الحساسية (OHSSMACC-1:2021)
- التدقيق الذاتي ومدى امتحان الهيئة للضوابط الأساسية للأمن السيبراني من خلال المقارنة بالتدقيق السابق للأدواء، حيث ارتفعت النسبة العامة لامتحان من ٨٩% إلى ٩٢%
- رفع مستوى الوعي لموظفي الهيئة بالأمن السيبراني عن طريق تقديم بعض المحاضرات ذات العلاقة بالأمن السيبراني وإرسال الرسائل التوعوية الإلكترونية
- تطوير مهارات موظفي إدارة الأمن السيبراني لمواجهة التحديات والتطورات المستقبلية من خلال الدورات والحلقات التدريبية والورش ذات العلاقة بالأمن السيبراني.

الفصل التاسع :اللجان الدائمة



أ- أساس اللجنة وإنشاؤها:

أنشئت لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٤) وتاريخ ٢٠/٧/١٤٣٠هـ، القاضي بالموافقة على تشكيل لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان.

مكونة من ممثلي عن كل من:		
وزارة العدل	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية
هيئة حقوق الإنسان	وزارة الإعلام	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
وزارة الصحة	وزارة التعليم	النيابة العامة

وخلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٣٠هـ صدرت موافقة مجلس الوزراء على إضافة ممثل من وزارة التعليم وممثل من وزارة الصحة إلى لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

ب- اختصاصها:

متابعة أوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص في الداخل لضمان عدم معاودة إيدائهم، وكذلك التنسيق مع السلطات المختصة لإعادة المجنى عليه إلى موطنه الأصلي في الدولة التي ينتمي إليها بجنسيته، أو إلى مكان إقامته في أي دولة أخرى والتنسيق مع أجهزة الدولة فيما يتعلق بالمعلومات والإحصاءات المتعلقة بجرائم الاتجار بالأشخاص.

٤- جهود لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص

حققت المملكة خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ تقدماً في مؤشر مكافحة الاتجار بالأشخاص وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية المتعلقة بتصنيف الدول في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، حيث تم رفع تصنيف المملكة من المستوى الثاني تحت المراقبة إلى المستوى الثاني، وأيأتي تحسن تصنيف المملكة على خلفية الإصلاحات الكبيرة التي تبنتها خلال الفترة الماضية، والتي انعكست على تطوير البنية القانونية والمؤسساتية في مجال الحماية من جرائم الاتجار بالأشخاص.

جرى العمل خلال هذا العام على إنشاء قاعدة بيانات لقضايا جرائم الاتجار بالأشخاص، واعتماد الخطة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وإنشاء وحدة لرصد مؤشرات جرائم الاتجار بالأشخاص في أمانة اللجنـة، ودراسة تعديل نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وإعداد مسودة مقتربـة، وتوقيع مذكرة تفاهم مع جمعية عون لرعاية ضحايا الجريمة، وإعداد فريق لاستقبال بلاغات الاتجار بالأشخاص في أمانة اللجنـة، وتشكيل فريق لفحص أوراق الموقوفين في إدارة شؤون الوافدين للتأكد من أن ليس من بين الموقوفين ضحايا محتملين لجرائم الاتجار بالأشخاص.

وشاركت اللجنة في دراسة عدد من الموضوعات مع الجهات الحكومية المختصة، ومن ذلك دراسة أوضاع ترحيل المخالفين، ودراسة إعفاء الضحايا من الرسوم والغرامات وقرارات الإبعاد وفقاً لآلية الإحالة الوطنية، ودراسة التقرير الشامل عن قيام الشركات والمكاتب المتخصصة بخدمات مراكز إيواء العاملات المنزليـات، ودراسة التقرير المعد من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لمراجعة أنظمة وإجراءات الاستقدام، ودراسة جميع ما يتصل بمشكلات ما بعد الاستقدام وأبرز الظواهر الناشئة في هذا الشأن والحلول المقترحة.

واستمرت اللجنة في تنفيذ «برنامج الإحالة الوطني» لرصد حالات وقضايا الاتجار بالأشخاص ومتابعتها حتى الفصل فيها، وإرشاد العاملين في الجهات المعنية بالإجراءات التي ينبغي اتباعها في كل مرحلة وفقاً لنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وذلك من خلال فريق وطني مركزي (١٣) ووحدة فرعية لتطبيق منظومة الإحالة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

كما استضافة المملكة ممثلة في لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص المنتدى الحكومي الثالث لمناقشة تحديات مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط والذي صدر عنه (١٠) توصيات إقليمية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في المنطقة.

واستمراراً في عملها التوعوي والتثقيفي، فعلـت اللجنة حملة توعوية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، عبر مختلف وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، بالشراكة مع الجهات الممثلة في اللجنة والمنظمات الإقليمية والدولية، كما أقامت اللجنة ندوة بعنوان "التعريف بجريمة الاتجار بالأشخاص" موجهة لمنسوبي وزارة الداخلية، تهدف للتعرـيف بجريمة الاتجار وأليات التعرف على الضحايا، كما قدمت ورقة عمل عن مفهوم جريمة الاتجار بالأشخاص في ورشة عمل تستهدف إبراز دور القطاع غير الربحي في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

كما عقدت اللجنة حلقة نقاش لتعزيز التعاون في حماية حقوق العمال وفق المبادرات التي أطلقتها المملكة، وذلك من خلال تعزيز الشراكات مع السفارات والبعثات الدبلوماسية في المملكة حيث تم حضور أكثر من (٤) ممثلاً لـ (١٣) سفارة أجنبية. وفي إطار عقد الشراكات والتعاون مع الجهات ذات العلاقة عملت اللجنة على دراسة مذكرة التعاون مع جمعية عون لرعاية ضحايا الجريمة، والاستفادة من العمل التطوعي لدعم وحماية ومساعدة ضحايا جرائم الاتجار بالأشخاص.

كما تعكف اللجنة من خلال اجتماعاتها المنتظمة على دراسة موضوعات مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص واتخاذ المزيد من الإجراءات والآليات التي تؤكد على التزام المملكة بالمعايير والاتفاقيات الدولية والمكافحة المستمرة لجرائم الاتجار بالأشخاص في المملكة لضمان حماية حقوق الإنسان وكرامته.

وعملت أمانة اللجنة على عدد من المبادرات خلال العام، منها: مبادرة "وعي" لقياس الوعي المجتمعي بشأن جرائم الاتجار بالأشخاص، ومبادرة "التعلم الذاتي" لنشر المواد العلمية للدورات والبرامج التدريبية التي تعقدها لعموم المهتمين والمتبعين، ومبادرة "شاركنا" لتعزيز المحتوى الإيجابي عن مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في المملكة، ومبادرة "تبسيط مفاهيم ومصطلحات الاتجار بالأشخاص" عبر نشر التعريفات الخاصة بها وفقاً لنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وأالية الإحالة الوطنية والأدلة الإقليمية والدولية، ووضع آلية موحدة لاستقبال بلاغات الاتجار بالأشخاص وإيواء ضحايا الاتجار بالأشخاص.

١- اجتماعات اللجنة:

عقدت اللجنة عدة اجتماعات خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ، ناقشت فيها عدداً من الموضوعات، ومنها:

- اطلاع الأعضاء على التقرير المعد بشأن ما ورد من ادعاءات وملحوظات في الجزء الخاص بالمملكة في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن الاتجار بالبشر لعام ٢٠٢٠م، حيث تمت الكتابة للجهات المعنية كل فيما يخصه تمهدأ لرفعه للمقام السامي.
- استعراض برقية وزارة الداخلية المتضمنة طلب حصر جميع تصنيفات الجرائم في اللجنة، وجرى إعداد التصنيفات من قبل أمانة اللجنة واعتمادها وتزويدها بها.
- اطلاع الأعضاء على الآلية التنفيذية للتنسيق بين الجهات المعنية بآلية الإحالة الوطنية لضحايا جرائم الاتجار الأشخاص، والتي أعدتها أمانة اللجنة بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- مناقشة مقترن عضو اللجنة ممثل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بشأن مؤشرات الاتجار الأشخاص للفئات غير النظامية في المملكة وإعداد دراسة لوضع هذه الفئات بالتعاون مع وزارة الداخلية في ضوء الأمر السامي الكريم لإيواء ضحايا جرائم الاتجار بالأشخاص للفئات غير النظامية، ويجري العمل مع المنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق بالوضع الحالي لدور الإيماء للخروج بتوصيات لتطويرها وفق الممارسات الدولية.
- اطلاع الأعضاء على ما تم التوصل إليه من قبل الفريق المشكّل لإعداد خطة العمل الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢١م، حيث جرى اعتمادها من اللجنة، وقد تم التركيز في إعدادها على أربع محاور هي: (الوقاية، والحماية والمساعدة، والملاحقة القضائية، الشراكات والتعاون).
- استعراض آخر مستجدات توصيات اجتماعات اللجنة لعام ٢٠٢٠م، ومنها الرفع لوزارتي الإعلام والتجارة بشأن معالجة الإعلانات الالكترونية المخالفة، وما تم التوصل اليه في اللجنة الفرعية المشكلة لدراسة تعديل نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وتجريم حجز جواز السفر والأوراق الثبوتية للمقيم من قبل صاحب العمل، إضافة إلى قيام الفريق المشكّل لإعداد آلية تنفيذ فحص أوراق الموقوفين بمراكز الترحيل حيث قام الفريق بإجراء زيارة للجان الفرز المشكلة بإدارات تقييف الوافدين للاطلاع على عملهم وإعداد مقترن العمل في ضوء ذلك.
- استعراض تقرير مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص في وزارة الخارجية الأمريكية، حيث تم إعداد دراسة للتقرير تتضمن أبرز الاشادات التي وردت في التقرير، والتوصيات الواردة فيه والمرئيات حيالها، وأبرز الانتقادات والادعاءات والردود المقترنة، إضافة إلى صياغة التوصيات بعد دراسة التقرير، كما تم إعداد خطة لتحسين جهود الجهات الممثلة في اللجنة فيما تضمنه التقرير من توصيات.

- استعراض ما ورد للجنة بشأن استمرار وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة الداخلية وهيئة حقوق الإنسان بشأن الإجراءات التي اتخذت لإيجاد بدائل للإجراءات المطبقة في إطار ما يعرف بنظام الكفالة.
- مناقشة تعديل نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، ومقترن بإيجاد وحدة لرصد مؤشرات قضايا الاتجار بالأشخاص.
- استعراض ما ورد من النيابة العامة بشأن إنشاد مقتضي المواد النظامية المتعلقة بایواء ضحايا جرائم الاتجار بالأشخاص وختصاص النيابة الرقابي في هذا المجال.
- مقترن تعديل الجداول المخصصة لجمع البيانات الإحصائية.



٢- الدورات التدريبية:

قامت لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بعقد عدد من الدورات التدريبية بالشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك على النحو التالي:

النطاق/ الفعالية	تاریخها	الجهات المستهدفة	رقم
تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص	2021/1/27م	مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الخيرية)	١
دور الدبلوماسيين في التعرف على حالات الاتجار بالأشخاص	2021 / 3 / 24 – 23	العاملين في السلك الدبلوماسي داخل المملكة وفي سفاراتها حول العالم والمسؤولين عن منح التأشيرات في وزارة الخارجية وفي سفارات المملكة حول العالم.	٢
دور الإعلام في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص	2021/3/31م	العاملين في المجال الإعلامي بالوزارات والهيئات المختلفة.	٣
إجراءات التحقيق الجنائي المتقدم في مرحلة المحاكمة في قضايا الاتجار بالأشخاص (٢)	2021 / 5 / 3 – 2	أصحاب الفضيلة القضاة في المحاكم الجزائية والعمالية، ومستشاري وزارة العدل	٤
التحقيقات المالية والإلكترونية في قضايا الاتجار بالأشخاص	2021 / 6 / 10 – 9	مثلو النيابة العامة المعنيون بالتحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص	٥
لقاء ضباط اتصال الفرق الوطنية - الفريق المركزي	2021 / 6 / 13م	الفريق المركزي - جميع الجهات الممثلة في آلية الإحالة الوطنية	٦
لقاء ضباط اتصال الفرق الوطنية - الفرق الفرعية	2021 / 6 / 15م	الفرق الفرعية - جميع الجهات الممثلة في آلية الإحالة الوطنية.	٧
التحقيقات المالية والإلكترونية في قضايا الاتجار بالأشخاص	2021 / 6 / 21 – 20	المعنيون بجمع الاستدلالات في قضايا الاتجار بالأشخاص في القطاعات: الأمن العام، الجوازات، حرس الحدود، مركز العمليات الأمنية.	٨
ورشة عمل للمختصين من حرس الحدود حول إجراءات التحقيق، وجمع الأدلة، والتفتيش، والتحقيق في قضايا تهريب المهاجرين	2021 / 7 / 5 – 4	حرس الحدود في وزارة الداخلية، والمعنيون بالتعامل مع المجموعات العابرة للحدود	٩

الرقم	النشاط / الفعالية	تاریخها	الجهات المستهدفة
10	دور منسوبى وزارة الداخلية والشرطة في التعرف ومقابلة وحماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص.	2021 / 8 / 30 - 29	رجال الضبط الجنائي من غير أعضاء الفريق الوطني بآلية الإحالة الوطنية والذين لم يسبق لهم المشاركة بأي دورة في مجال الاتجار بالأشخاص.
11	دور مفتشي العمل في التعرف ومقابلة وحماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص. (الرياض، مكة المكرمة ، المدينة المنورة،الشرقية)	2021 / 9 / 8 - 7	مفتشي العمل من غير أعضاء الفريق الوطني بآلية الإحالة الوطنية.
12	دور مفتشي العمل في التعرف ومقابلة وحماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص. (القصيم، حائل، الجوف، تبوك)	2021 / 9 / 13 - 12	مفتشي العمل من غير أعضاء الفريق الوطني بآلية الإحالة الوطنية.
13	دور مفتشي العمل في التعرف ومقابلة وحماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص.	2021 / 9 / 30 - 29	مفتشي العمل من غير أعضاء الفريق الوطني بآلية الإحالة الوطنية.

أ- أساس اللجنة وإنشاؤها:

أنشئت اللجنة الدائمة المعنية بالردود بناءً على الأمر السامي الكريم رقم (٢٧٥٥ / ٣ / ب) وتاريخ ٢٧/٣/١٤٣١هـ القاضي بتكوين لجنة دائمة في هيئة حقوق الإنسان معنية بالردود، وأعيد تشكيلها لتكون تحت إشراف معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان، وإضافة رئاسة أمن الدولة (المديرية العامة للمباحث) بموجب الأمر الملكي الكريم رقم ١١٣٩ وتاريخ ٢٩/٢/١٤٤٠هـ، كما صدر الأمر الملكي الكريم رقم ٤٢٥ وتاريخ ٢/١/١٤٣٤هـ، المتضمن أن تضم في عضويتها ممثلين من وزارة الإعلام، ورئاسة الاستخبارات العامة، ويمكن للجنة -متى دعت الحاجة- دعوة من تراه من الجهات ذات العلاقة.

مكونة من ممثلين عن كل من:		
وزارة العدل	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية
هيئة حقوق الإنسان	وزارة الإعلام	النيابة العامة
رئاسة أمن الدولة	هيئة الرقابة ومكافحة الفساد	رئاسة الاستخبارات العامة

ب- اختصاصها:

الرد على الادعاءات في شأن الحالات الفردية التي ترد من آليات الأمم المتحدة المختلفة وإعداد نقاط حديث وردود استباقية حيال ما قد يثار من ادعاءات ومخاعم بشأن حالة حقوق الإنسان المتعلقة بقضايا المواطنين المتوقع إثارتها بشكل سلبي من قبل الدول، ووسائل الإعلام، والمنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية

٦- جهود اللجنة:

عقدت اللجنة خلال العام المالي ١٤٤٢/١٤٤٣هـ (٣٠) اجتماعاً، تم خلالها دراسة (٦٨) حالة فردية، وأعدّت اللجنة (٣٠) ردًا بشأن الحالات والموضوعات الواردة إليها، وأبرز جهود اللجنة ما يلي:

- صدور قرار الفريق العامل المعنى بالحالات في إجراءات الشكاوى بمجلس حقوق الإنسان في دورته (٢٧) المنعقدة خلال المدة من ١٦-١٢ مارس، بوقف النظر في الشكاوى المنظورة لديه ضد المملكة.
- توقف أصحاب الولايات الموسippية عن متابعة أغلب الحالات التي سبق تقديم ردود عليها، حيث اعتبر أصحاب الولايات الموسippية أن المعلومات والردود التي قدمتها المملكة عن الحالات كافية ولا تستدعي متابعتها.
- تحقيق المملكة نسبة تفاعل ١٠٠% في الالتزام بالرد على جميع الرسائل الواردة من أصحاب الولايات الموسippية في الأوقات المحددة بشأن الحالات الفردية، وهو ثبات لتعاون المملكة مع آليات الأمم المتحدة المختلفة.
- الحالتين في دورته (٢٣) التي عقدت خلال المدة من ١٥-١٩ فبراير ٢٠٢١م.
- صدور قرار اللجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات بمنظمة اليونسكو في دورتها (٢٢) التي عقدت خلال الفترة من ٦ - ٢٠ أكتوبر ٢٠٢١، بشطب البلاغ الوارد بشأن أحد الأشخاص من الجنسية القطرية شطباً نهائياً من سجلاتها.
- إعراب الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي عن تقديره وشكره للمملكة خلال اجتماعاته الدورية بشأن الحالات التي أوضحتها وقدمت ردوداً بخصوصها، وتضمين ذلك في وثائق الدورات وفي التقرير السنوي الذي يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، ومنها تقريره الصادر في اجتماعه الدوري (٢٥) المنعقد خلال المدة من ٢٥-٣٩ سبتمبر لعام ٢٠٢١م، وقراره باعتبار (٤) حالات موضحة استناداً على الردود المقدمة بشأنها.
- تحقيق المملكة نسبة تفاعل ١٠٠% في الالتزام بالرد على جميع الرسائل الواردة من أصحاب الولايات الموسippية في الأوقات المحددة بشأن الحالات الفردية، وهو ثبات لتعاون المملكة مع آليات الأمم المتحدة المختلفة.

ومن أبرز جهود أمانة اللجنة ما يلي:

- إعداد مؤشر للترتيب دول العالم بشكل نصف سنوي من حيث الالتزام بالرد على أصحاب الولايات المواضيعية مبني على البيانات المدونة في الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بهدف متابعة ترتيب المملكة من حيث الالتزام بتقديم الردود بين دول العالم، حيث حققت المملكة نسبة تفاعل ١٠٠٪ في الرد على أصحاب الولايات المواضيعية لعام ٢٠٢١، من بين (٤٧) دولة وردها ادعاء، مما يجعلها في المرتبة (الأولى) عالمياً ضمن (٤٠) دولة متفوقة على (١٠٧).
- تحليل وضع المملكة في المؤشر بالمقارنة مع دول العالم بشكل نصف سنوي، بهدف متابعة أداء المملكة في التعامل مع أصحاب الولايات المواضيعية، مما نتج عنه تقديم مؤشر المملكة وأدائها في تقديم الردود.
- متابعة ما يصدر من بيانات حول الحالات الفردية من خلال الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشكل يومي، بهدف البقاء على اطلاع مستمر بشأن كل ما يصدر من بيانات صحفية حول الحالات الفردية في المملكة، وتبيين تراجع صدور البيانات الصحفية حول ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان في المملكة.
- تقديم بيانات محدثة عن أهم الحالات الفردية بشكل يومي، ومتابعة مستجدات أهم الحالات الفردية، للتأكد من توفر الضمانات القانونية المنصوص عليها في القوانين الوطنية والدولية.

أ- أساس اللجنة وإنشاؤها:

قضى الأمر السامي الكريم رقم (٤٨٣) وتاريخ ٢٧/٣/١٤٣٦هـ بأن تكون هيئة حقوق الإنسان هي الجهة الرئيسية المشرفة على إعداد مشروعات التقارير الدورية الخاصة بالمملكة والمتعلقة بحقوق الإنسان، وتشكيل لجنة دائمة في الهيئة باسم "اللجنة الدائمة لإعداد مشروعات التقارير الدورية الخاصة بالمملكة والمتعلقة باتفاقيات حقوق الإنسان".

مكونة من ممثلي عن كل من:		
وزارة العدل	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية
هيئة حقوق الإنسان	وزارة الإعلام	النigeria العامة
وزارة التعليم	هيئة الرقابة ومكافحة الفساد	رئاسة الاستخبارات العامة
الهيئة العامة للإحصاء	وزارة الصحة	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء	مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

وقد أجاز الأمر السامي للجنة دعوة من تراه من الجهات الحكومية وغير الحكومية للمشاركة في إعداد التقارير، وتشكيل لجان فرعية أو فرق عمل تخصيصية - دائمة أو مؤقتة - بحسب طبيعة كل اتفاقية تتطلب إعداد تقرير خاص بها، واقتراح من يمثل المملكة أثناء مناقشة التقارير الخاصة بها والمتعلقة باتفاقيات حقوق الإنسان، تمهدًا لرفع ذلك إلى المقام السامي للنظر فيه والتوجيه بشأنه.

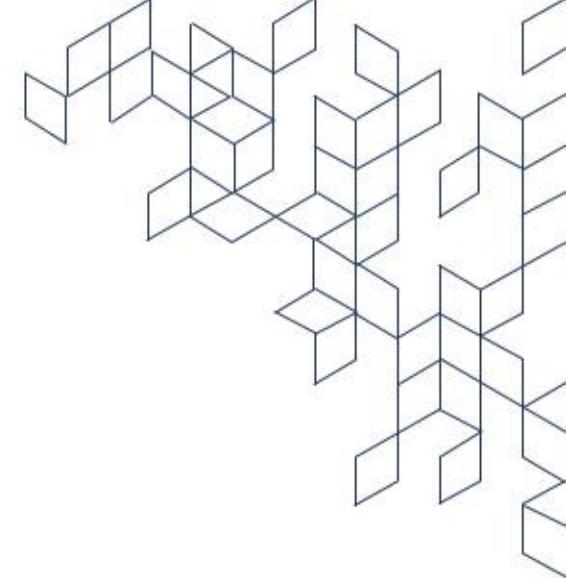
بـ- اختصاصها:

إعداد مشروعات التقارير الدورية وجمع المعلومات ذات الصلة بالتقارير من كل الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة ومتابعة تنفيذ التوصيات -التي قبلتها المملكة- الصادرة عن اللجنة الدورية المختصة بمناقشة تقارير الدول مع الجهات ذات العلاقة بشكل دوري، وذلك من خلال ممثل الجهة في اللجنة، تمهدًا لتضمينها في مشروع التقرير اللاحق، وبناء قاعدة معلومات في هيئة حقوق الإنسان تحتوي على جميع المعلومات المقدمة من الجهات الحكومية فيما يتصل بإعداد التقارير الدورية.

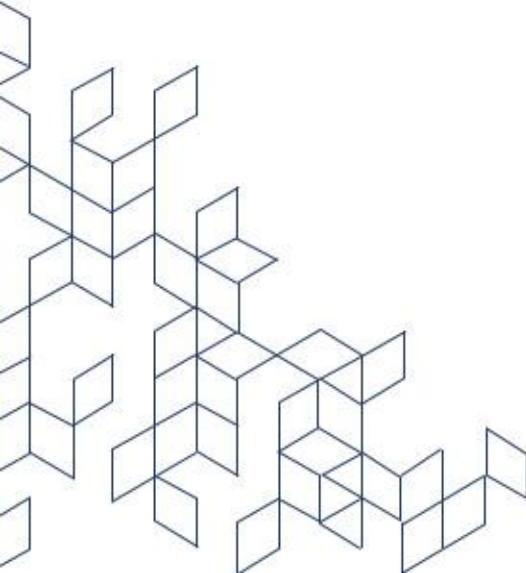
جـ- جهود اللجنة:

وعقدت اللجنة الدائمة لإعداد مشروعات التقارير الدورية الخاصة بالمملكة والمتعلقة باتفاقيات حقوق الإنسان خلال العام (٢٠٢١م) عدة اجتماعات تم من خلالها الآتي:

- مشروع تقرير المملكة الجامع لتقريريها (العاشر والحادي عشر) الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- إعداد التقرير الدوري (الأول) للمملكة الخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- إعداد المذكرة المتضمنة معلومات موجزة بشأن آلية تنفيذ ومتابعة التوصيات المقدمة للمملكة في إطار الاستعراض الدوري الشامل.



ملحق:
مصطلاحات حقوق الإنسان



المصطلح	
حقوق الإنسان	حقوق جميع البشر مهما كانت جنسية، أو نوع جنسهم أو مكان إقامتهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. وهي حقوق عالمية متساوية غير تمييزية وغير قابلة للتجزئة.
الإجراءات الاستعراضي	إجراء تنتظر بموجبه الهيئة المنشأة بموجب معاهدة في الحالة في بلد ما في ظل عدم وجود تقرير من الدولة الطرف. ويستخدم هذا الإجراء في الحالات التي يتأخر فيها تقديم التقرير عن موعده مدة طويلة ولا تستجيب الدولة الطرف للرسائل التي توجهها الهيئة لتنذيرها.
الاتفاقية أو المعاهدة	هي نصوص دولية ثنائية أو متعددة الأطراف (إقليمية أو دولية) مكتوبة، تتضمن مجموعة من الحقوق والالتزامات التي يجب على الدول أن تحترمها وتعمل على تنفيذها بعد المصادقة عليها من تلك الدول، وفقاً لإجراءات التصديق المعتمدة فيها.
الإعلان	نص دولي يتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية المتعلقة بموضوع معين، ويختلف عن المعاهدة ولا يترتب عليه التزامات قانونية على الدول، ويصدر بالإجماع إما في ختام مؤتمر دولي خاص بموضوع معين أو عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.
الانضمام	هو قبول الدولة الالتزام بالمعاهدة دون أن تكون قد وقعت عليها، وذلك عن طريق إيداع صك انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة، والانضمام له نفس الأثر القانوني للتصديق، ويكون الفرق فقط بوجوب التوقيع قبل التصديق لإنشاء الالتزام القانوني بينما الانضمام يتطلب خطوة واحدة فقط وهي إيداع صك الانضمام.
البروتوكول	يتبع معاهدات حقوق الإنسان "بروتوكولات اختيارية" تنص على إجراءات تتعلق بالمعاهدة أو معالجة موضوعية ذات صلة بها، والبروتوكولات تعد معاهدات في حد ذاتها، ومفتوحة للتوقيع أو الانضمام أو التصديق عليها من قبل الدول التي هي أطراف في المعاهدة الرئيسية. وللطرف في المعاهدة الرئيسية حرية الاختيار للتوقيع أو الانضمام أو التصديق على البروتوكول اختياري.
التصوية	هي نص دولي ليس له قوة ملزمة على الدول الأعضاء، ولا يؤدي كذلك إلى أي التزام، وهو يقدم توجيهات ويقترح أولويات عمل فقط، فهي تصف القرارات التي يمكن توصيفها كإفصاح عن النية.
الدول الأطراف	هي الدول التي تصدق على الاتفاقية وتصبح ملزمة بأحكامها.
الميثاق	اصطلاح يطلق على الاتفاقيات الدولية التي يراد إضفاء الهيئة على موضوعها وهي عادة تكون منشأة لمنظمات دولية أو إقليمية، مثل ميثاق الأمم المتحدة.
المقرر الخاص	وهو خبير مستقل يعينه مجلس حقوق الإنسان لكي يبحث وضعاً قطرياً أو موضوع حقوق إنسان محدد ، ويقدم تقريراً عنه إلى المجلس. وهذا المنصب شرفي، والخبير ليس موظفاً لدى الأمم المتحدة ولا يتقاضى أجراً عن عمله. والمقررون الخاصون جزء من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.
الاستعراض الدوري الشامل UPR	استعراض سجلات حقوق الإنسان الخاصة بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة مرة كل أربع سنوات. ويعتبر الاستعراض الدوري الشامل عملاً هاماً من قبل مجلس حقوق الإنسان يستند إلى المساواة في المعاملة بين جميع الدول.
القانون الدولي لحقوق الإنسان	مجموعة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في الإعلانات والمعاهدات الدولية والتي تؤمن حقوق وحريات الأفراد والشعوب، ويرسّى القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات تقتيد الدول باحترامها والتصرف وفقاً لها أو الامتناع عن أفعال معينة.







هيئة حقوق الإنسان
Human Rights Commission

التقرير السنوي

١٤٤٣ / ١٤٤٢ هـ

© 2021



هيئة حقوق الإنسان
Human Rights Commission

التقرير السنوي

١٤٤٣ / ١٤٤٢ هـ

© 2021



هيئة حقوق الإنسان
Human Rights Commission

التقرير السنوي

١٤٤٣ / ١٤٤٢ هـ

© 2021